

مجلس الإدارة |



علي موسى موسى
رئيس مجلس الإدارة



د. محمود عبد الرسول بهياني
عضو مجلس الإدارة



الشيخ/ أحمد دعيح الصباح
عضو مجلس الإدارة



عبد الرزاق عبد القادر الكندري
نائب رئيس مجلس الإدارة



عبد الرحمن عبدالله العلي
عضو مجلس الإدارة



سالم علي حسين علي
عضو مجلس الإدارة



ماجد علي عويد عويد
عضو مجلس الإدارة



أحمد محمد المشاري
عضو مجلس الإدارة



الدواء م. دكتور أرشيد عبد الهادي الحوري
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



فوزي عبد المحسن العتيقي
أمين سر مجلس الإدارة



علي موسى الموسى
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة |

السيدات والسادة المحترمين / مساهمي البنك وعمالؤه والعاملين فيه وكافة الأطراف ذوي المصالح، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يسعدني أن أحيطكم علماً وعلى عجالة في هذه الكلمة بعرض موجز عن أنشطة البنك وأداؤه ومكانته وتوجهاته ونظرتة للمستقبل وبعضاً من المسائل موضع الاهتمام.

أولاً: الحوكمة :

يستمر مصرفكم في الإقتداء بمبادئ الحوكمة المقررة للمصارف في دولة الكويت وبتربطتها إلى سياسات وإجراءات ومراجعتها وتحديثها دورياً. وتحرص الإدارة على تطبيقها وتعمل على نشر ثقافة الحوكمة بين كافة العاملين وعلى مختلف المستويات وترسيخ مفاهيمها كي تصبح وبمرور الوقت، جزءاً أساسياً من ثقافة الإدارة وحاكمة لسلوكها أفراداً وجماعة.

ثانياً: أداء البنك

بلغ إجمالي حقوق المساهمين 562 مليون دينار كويتي، وبموجب هذا المعيار يعتبر البنك التجاري الكويتي ثالث أكبر بنك في دولة الكويت. ولقد نمت هذه الحقوق بنسبة 1.8 % مقارنة بسنة 2012 حيث كانت 552 مليون دينار كويتي.

وبالنسبة لإجمالي الأصول فقد أصبحت حوالي 3.9 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 7.1 % وهذا يضع مصرفكم في المرتبة الخامسة في القطاع المصرفي من حيث حجم الأصول.

أما بالنسبة إلى الائتمان، فقد وفر البنك تسهيلات وقروضاً لعملائه بلغت جملتها 2.3 مليار دينار كويتي بزيادة مقدارها 189.3 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 8.9 % عن عام 2012، وهذا يضع مصرفكم في المرتبة الخامسة في القطاع المصرفي في البلاد من حيث حجم التسهيلات والقروض المقدمة للعملاء. كما ويجدر التنويه إلى فورة النشاط التي شهدتها عمليات القروض الدولية المجمعة والتي بلغت 71 مليون دينار كويتي.

وبعزز النمو الحذر في إجمالي التسهيلات والقروض الممنوحة إلى أمور أهمها:

أولاً: الانتقائية في اختيار العملاء وعمليات الإقراض.

ثانياً: تفضيل الربحية على النمو.

ثالثاً: اللجوء إلى شطب الديون إذا حامت شكوك حول أدائها. ويقدر الحجم المتراكم للديون والقروض المشطوبة بحوالي 486 مليون دينار كويتي وذلك خلال 4 سنوات من 2010 إلى 2013. وهي لا تظهر في البيانات المالية ولا تعتبر محاسبياً من مكونات الأصول ويتم الاجتهاد في تحصيل ما يمكن تحصيله منها بالتراضي أو بالتقاضي.



أما بالنسبة إلى الربحية فقد بلغت الأرباح التشغيلية (قبل استقطاع المخصصات) حوالي 102 مليون دينار كويتي ولقد حقق مصرفكم أرباحاً صافية لهذه السنة مقدارها 23.5 مليون دينار كويتي.

تدني العائد على الأصول: وترى الإدارة أن معدلات العائد على الأصول هي حالياً دون مستوى الطموح وغير مرضي عنها مما يستوجب سعيًا حثيثاً ومراجعة للعمليات ومعالجتها بهدف تحسين العائد على الأصول ليصل إلى مستويات متقدمة بين البنوك المحلية.

ثالثاً: مكانة البنك ومكنته

معدل كفاية رأس المال: يتمتع مصرفكم بمميزات تعزز مركزه المالي، منها معدل كفاية رأس المال بنسبة 18.38 % كما هي في نهاية 2013 والتي تفوق النسبة المقررة من قبل السلطات الرقابية والبالغة 12 % لهذا العام، وأكثر من ضعف النسبة المقررة من لجنة بازل 2.

جودة الأصول: ومؤشرها نسبة القروض غير المنتظمة (NPL) والتي بلغت (1.35%) من إجمالي القروض بعد أن كانت (2.76 %) في العام السابق، وهي أفضل نسبة محققة في القطاع المصرفي. كما تصل نسبة التغطية بالمخصصات للقروض الغير منتظمة (367 %) بقيمة حوالي 128.2 مليون دينار كويتي مقابل نسبة 169 % كما هي في العام السابق.

كفاءة التشغيل: يحتل البنك مركز الصدارة في كفاءة التشغيل من حيث نسبة تكلفة التشغيل إلى إجمالي الدخل والتي بلغت 24.14 % . شبكة الفروع: تضم شبكة فروع البنك ٥٥ فرعاً يقع أغلبها في مناطق ومراكز تجارية وجميعها في دولة الكويت وليس من المنتظر أن يفتح البنك فروعاً خارجية في المستقبل المنظور.

رابعاً: المستقبل وتحدياته

فاتكا: تتشغل مصارف العالم والمؤسسات المالية بتنوعها ومنها بطبيعة الحال الكويتية الآن بمسألة تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (FATCA- Foreign Account Tax Compliance Act) والمنتظر أن يدخل حيز التنفيذ في الأول من يوليو 2014. والقانون يقتضي الإفصاح لمصلحة الضرائب (I.R.S) في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاملات المالية للمواطنين الأميركيين ومن في حكمهم حسب تعريفات القوانين الضريبية وذلك بعد الدخول بالاتفاقيات المنظمة لعمليات الإفصاح.

والأمل أن تحت السلطات المعنية في الدولة الخطى نحو إصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ الإفصاح المطلوب خصوصاً وأنه لم يتبقى وقتاً طويلاً من المهلة التي تسبق نفاذ القانون، وإن نتائج عدم الالتحاق بالاتفاقيات ذات الصلة وتنفيذها يترتب عليها مشاكل وصعوبات جمة لأي مؤسسة مالية لا تستطيع الاستغناء عن التعامل مع الأسواق المالية الأمريكية والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً المصارف.

بازل 3: كما دخلت منذ بداية هذا العام تطبيق متطلبات لجنة بازل 3 كما تفسرها السلطات الرقابية الوطنية وتقود وتيرة تنفيذها. وسيكون لهذه المتطلبات تأثير ملموس وواسع على النشاط المصرفي في البلاد ومنها ما يتطلب تعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف. ولقد بدأ مصرفكم الإعداد لتنفيذ هذه المتطلبات منذ فترة من الزمن ومنها الإعداد لإصدار سندات دين ثانوي بقيمة 120 مليون دينار كويتي.

وتمثل أولى الخطوات التنفيذية في هذا السياق في انعقاد الجمعية العمومية الغير عادية لبحث وإقرار هذه السندات.

ومن تأثيرات بازل 3 تقييد استثمارات المصارف في الأوراق المالية للمؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين وفي حدود الشروط التي جاءت بها التعليمات وكذلك عدم احتساب الضمانات العقارية في مخاطر الاوزان المرجحة في معادلة كفاية رأس المال وأيضا التعامل مع المخصصات العامة (الاحترازية) والتي لا تشجع بازل 3 على بنائها إلا في حدود ضيقة.

المشاريع الكبرى: تتسم المشاريع الإنشائية الكبرى التي تطرحها الدولة في المرحلة الحالية بارتفاع تكاليفها مما يتطلب مقارنة مصرفية تتناسب وأحجام هذه المشاريع كما تقتضي أن تواكب السياسات العامة والإجراءات المنظمة للعمل المصرفي هذه الأحجام الغير مسبوقه والغير معهوده بالنسبة للاقتصاد الكويتي. مع تأكيدنا بأن قطاع المصارف في الكويت قادراً تماماً على توفير كافة الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع متى ما راعت السياسات الائتمانية ما استجد على قطاع المشاريع الكبرى في البلاد.

المنافسة في سوق الصيرفة

تحتدم المنافسة الصحية بين المصارف في الكويت. وتحسن نوعية الخدمات وأسعارها المقدمة للعملاء نتيجة لذلك. ومن المنتظر إذكاء التنافس مع زيادة مساحة النشاط المرخصة لفروع البنوك الأجنبية والانتقال من سياسة الفرع الواحد إلى الفروع المتعددة. ونرحب بهذا التطور، فالقدرة على مواجهة المنافسة هي المقياس النهائي لمستوى جودة المؤسسة في هذا العصر، فضلا عن كون هذا التوجه هو تنفيذاً لالتزام دولي كون دولة الكويت عضواً مؤسساً في منظمة التجارة الدولية. ومن المتعارف عليه أن شرط المعاملة بالمثل في مثل هذا المقام شرط لازم.

ختاماً، أتوجه بالشكر الجزيل لمساهمي البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه ولكافة الأطراف ذوي المصلحة فيه على السند والتعاون والشكر موصول إلى جميع السلطات الرقابية على حسن التوجه.

ولكم جزيل الشكر على حسن الاستماع.



علي موسى الموسى
رئيس مجلس الإدارة



عرض موجز للأوضاع الاقتصادية |



الاقتصاد العالمي |

تظهر مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي أنه لا يزال يعاني من حالة التباطؤ في معدلات النمو على الرغم من مرور أربعة أعوام منذ نشوب الأزمة المالية العالمية في 2008 - 2009 ، حيث تصارع العديد من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة من أجل البقاء في مرحلة التعافي، بينما تستمر اقتصادات العديد من الدول الناشئة في الاستحواذ على الجانب الأكبر من النمو الاقتصادي على الرغم من انخفاض مستوى الزخم الاقتصادي عما كان متوقعا .

و من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2014 مزيداً من التحديات، خاصة في حالة ارتفاع مستويات الدولار الأمريكي من خلال خطة التخارج لسياسة نقدية ميسرة وذلك عن طريق ما يعرف بتقليص برنامج شراء السندات .

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول المتقدمة 1.2% في عام 2013 على أن ترتفع هذه النسبة إلى 2% في عام 2014. ومن المتوقع أن يصل حجم نمو الاقتصاد العالمي العام نسبة 2.9% في عام 2013 على أن ترتفع هذه النسبة إلى 3.6% في عام 2014. وتشهد الإقتصادات الناشئة تراجع في محفزات النمو الاقتصادي وحالة من الفطور في النشاط الاقتصادي لديها. وعلى الرغم من حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها أوروبا خلال عام 2013، فإنه من المتوقع أن تعود مرة أخرى لتحقيق معدلات نمو جيدة خلال عام 2014. ويواجه اقتصاد الولايات المتحدة مشكلة مالية حيث أن عدم القدرة على رفع سقف الدين وما يترتب عليه من تعثر الولايات المتحدة قد يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

الاقتصاد الكويتي |

أظهر الاقتصاد الكويتي بوادر انتعاش خلال عام 2013 نتيجة للتدفقات الكبيرة الناشئة عن الصادرات النفطية وارتفاع معدل الاستهلاك في كل من القطاع الخاص والحكومي نتيجة للفائض القياسي المحقق خلال السنة المالية 2012 - 2013.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الإرتفاع في أسعار النفط قد عاد بالنفع والفائدة على دولة الكويت و ساهم في تحقيق فوائض مالية عالية وكذلك فوائض في الحسابات الجارية الخارجية. كما أن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة المحلية والإقليمية قد أثرت إلى حد ما بالسلب على خطة التنمية لدولة الكويت.

ظل معدل نمو الإقراض لدى القطاع الخاص بطيئاً نسبياً ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى التأخر في تنفيذ مشروعات خطة التنمية. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد القطاع الخاص حالة من النمو السريع في عام 2014 نتيجة للمشاريع الجديدة المختلفة المتوقع إطلاقها قريباً .

ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5% في عام 2013 وأن يبلغ 5% في عام 2014 رهينة زيادة الإنتاج النفطي والصادرات.

إن ارتفاع أسعار النفط وتزايد الإيرادات النفطية أدى إلى استمرار توافر معدلات سيولة عالية لدى الجهاز المصرفي الكويتي. وفي إطار جهود تعزيز وإنعاش الاقتصاد المحلي، من المتوقع أن يبقى سعر الخصم عند مستواه الحالي وهو 2% دون تغيير، على الرغم من احتمالية وجود تخفيض آخر في سعر الخصم بواقع 25 - 50 نقطة أساس في عام 2014.

سوق الكويت للأوراق المالية |

شهد مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2013 تذبذباً في مستوياته ما بين 5,933 نقطة و 8,451 نقطة. وقد ساد السوق - إلى حد ما - حالة من التناؤل مقارنة بالعام الفائت حيث أن قيام الحكومة بطرح العديد من المشاريع التنموية قد عزز من وتيرة هذا التناؤل.

في ضوء انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع معدلات السيولة لدى الجهاز المصرفي نتيجة لتزايد الإيرادات النفطية والنمو الائتماني، وإن كان طفيفاً والأهم من ذلك الإنفاق الحكومي على مشاريع تطوير البنية التحتية، فقد ساهمت كافة هذه العوامل الايجابية في تحسين أوضاع سوق الكويت للأوراق المالية. ومع ذلك، تظل الاضطرابات السياسية الإقليمية تمثل عقبة أمام نمو أنشطة وأعمال سوق الكويت للأوراق المالية.

وفي ضوء خطة التنمية الشاملة من قبل الحكومة وحالة التعافي الكلية المتوقع حدوثها في اقتصادات دول العالم ودول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار الفائدة، فإن ذلك كله من شأنه أن يبعث على الأمل والتناؤل نحو ارتفاع مؤشر أداء سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستويات أعلى خلال عام 2014.



نشاطات البنك |



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد |

واصل البنك - خلال عام 2013 - جهوده الهادفة إلى تعزيز وترسيخ مكانته بالسوق المصرفي من خلال تطوير منتجاته وخدماته المصرفية المقدمة لعملائه من الأفراد وتلبية احتياجاتهم المصرفية. وسعى لزيادة حصته السوقية، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً لتعزيز جودة وكفاءة خدماته المصرفية والارتقاء بها. وفي هذا السياق، واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده خلال العام لتزويد عملائه بمجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة عن طريق شبكة فروع المنتشرة في جميع أنحاء الكويت وأجهزة السحب والإيداع الآلي، وذلك من خلال مجموعة من الموظفين المختصين بخدمة العملاء وكذلك من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

وقد شهد عام 2013 مجموعة من التحسينات التي أضفاها البنك على خدماته المقدمة لعملائه من الأفراد وذلك من خلال عدد من المبادرات التي قام بها البنك في هذا الشأن ويأتي في مقدمتها شبكة الفروع، حيث واصل البنك سياسته نحو تعزيز شبكة فروع عن طريق إغلاق بعض الفروع الصغيرة التي لم تحقق أرباح ملموسة وافتتاح فروع جديدة تقدم خدمات متكاملة لجمهور العملاء، حيث تم افتتاح فرع جديد في منطقة الفحيحيل لتلبية الاحتياجات المتزايدة للخدمات المصرفية بتلك المنطقة، بالإضافة إلى افتتاح فرع جديد في منطقة الرقعي والذي تخصص في إدارة الرواتب الخاصة بالشركات.

وما زالت الخدمات المصرفية الشخصية المميزة توفر للعملاء أصحاب الدخول المرتفعة فرصة الاستفادة من الخدمات المصممة خصيصاً لهم والتي تلبي كافة احتياجاتهم المصرفية. وفي إطار حرصه على تحقيق الرضا التام للعملاء، قام البنك بتقديم خدمة المساعد الشخصي داخل الكويت لحاملي بطاقات الائتمان فيزا انفينيت وماستر كارد بلاينيوم وذلك بالتعاون مع أحد الشركات المتميزة في مجال تقديم خدمة المساعد الشخصي. كما قام البنك وبالتعاون مع كبرى المحلات والمتاجر بتقديم عروض ترويجية وخصومات خاصة لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية المميزة، وقد تم إبلاغ عملاء الخدمات المصرفية الشخصية المميزة بهذه العروض والخصومات من خلال خدمة الرسائل القصيرة على الهاتف النقال وعبر الرسائل النصية على البريد الإلكتروني الخاص بهم وكذلك من خلال النشرات التي يتم إصدارها خصيصاً لهم.

كما استفاد أصحاب الحسابات الأخرى لدى البنك من الحملات والفعاليات الترويجية التي نظمها البنك خلال العام، حيث تم دعوة أصحاب كل من حساب الشباب @Tijari وحسابي الأول لمشاهدة عرض سينمائي حصري. هذا بالإضافة إلى دعوة أصحاب حسابي الأول لقضاء يوم مميز بمنتزه الشعب الترفيهي.

وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قام البنك بنهاية عام 2013 بطرح خدمة لشريحة جديدة من العملاء تحت اسم «الخدمات المصرفية التجارية»، حيث تم تحويل حسابات هذه الشريحة من العملاء من قطاع الائتمان التجاري إلى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بهدف تسهيل وتيسير منح الموافقات وتخفيف الحجم الكبير من الأعمال الإدارية عن عاتق قطاع الائتمان التجاري وتعزيز استغلال الموارد المتاحة لدى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مع العمل على خدمة العملاء بصورة أفضل.

وخلال السنوات القليلة الماضية، حقق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد انجازات ملموسة فيما يتعلق بتمرير وإنجاز العديد من الأعمال والعمليات المختلفة، وهو ما تم تأكيده خلال عام 2013 من خلال قيام البنك باستحداث خدمة مصادقة شيكات العملاء وهي خدمة جديدة تم تطويرها لخدمة عملاء البنك من الشركات عبر الإنترنت، وذلك في إطار اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية عند تحرير الشيكات، حيث تتيح هذه الخدمة للعملاء فرصة تحديث البيانات الخاصة بالمستفيد على النظام باستخدام الخدمة المصرفية عبر الإنترنت لعملاء البنك من الشركات.

وقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده نحو التعاون مع عدد من التجار والمتاجر المعروفة بهدف تقديم خصومات خاصة لأصحاب البطاقات الائتمانية والبطاقات مسبقة الدفع الصادرة عن البنك التجاري وهو ما يوفر للعملاء فرصة الاستفادة من تلك الخصومات المقدمة خصيصاً لأصحاب تلك البطاقات.

وما زالت بطاقات الائتمان الصادرة عن البنك التجاري الكويتي توفر مجموعة كبيرة من المزايا لأصحاب هذه البطاقات، حيث استمر البنك ومن خلال هذه البطاقات في تزويد عملائه بأسلوب سهل ومرن لإدارة أمورهم المالية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من بطاقات



الائتمان التي تناسب معدلات الإنفاق الخاصة بكل عميل. بالإضافة إلى ذلك وفي إطار مبادراته لتحفيز استخدام بطاقات الائتمان من جانب العملاء، قام البنك بإطلاق حملة كبيرة لتشجيع العملاء على استخدام بطاقتهم الائتمانية والتي استمرت لمدة 6 أشهر حيث أتاحت الحملة لأصحاب البطاقات الائتمانية والبطاقات المسبقة الدفع إمكانية الفوز بواحدة من ثلاث سيارات أودي الفارهة وذلك عند استخدام بطاقتهم سواء داخل أو خارج الكويت. وقد حققت الحملة نجاحاً كبيراً من حيث عدد البطاقات المصدرة والاستخدام المتزايد لها بالإضافة إلى الآراء القيمة التي تم تلقيها من العملاء بشأن هذه الحملة.

وحرصاً من البنك على توفير مزيد من الأمن والحماية لأصحاب البطاقات الائتمانية، فقد قام البنك - بالتعاون مع فيزا وماستر كارد - بإدخال نظام خدمة الحماية الإضافية باستخدام نظام الحماية الثلاثي (3DS) الذي تم تطويره مؤخراً لتجنب العمليات الاحتيالية حيث تم تصميم هذه الخدمة بشكل يوفر الحماية لأصحاب البطاقات الائتمانية الصادرة من قبل البنك التجاري عند التسوق عبر الإنترنت. وقد واصل مركز البطاقات جهوده الرامية إلى توفير أكبر قدر من الحماية لعملاء البطاقات من خلال توظيف أحدث المعايير التكنولوجية المتبعة عالمياً في هذه الصناعة. كما تم استحداث تقنية «تفعيل البطاقات الائتمانية» والتي تتيح لأصحاب البطاقات الائتمانية الخيار لتعزيز مستوى الأمن والحماية لبطاقتهم حيث يمكن أن يتم تفعيل/تشغيل أو إيقاف العمل بالبطاقة باستخدام نظام الاستعلام الصوتي لدى البنك.

وقد أتاحت هذه التقنية للعملاء إمكانية تفعيل/تشغيل البطاقات الجديدة المصدرة لهم أو إيقاف العمل بها في حالة فقدانها وذلك بشكل مباشر دون الحاجة للاتصال بمركز البطاقات.

كما واصل مركز الاتصال دوره الهام في تقديم خدمات مصرفية هاتفية متميزة تستجيب لاستفسارات كافة العملاء خاصة في فترات العطلات الطويلة وخارج أوقات العمل الرسمية.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد - كونه أحد قطاعات الأعمال الاستراتيجية الهامة بالبنك - خلال عام 2014 - جهوده الحثيثة وأدائه المتميز الذي سيتم قياسه ومقارنته بما تحقق خلال عام 2013 للحفاظ على أعلى معايير النجاح وضمان تحقيق أهدافه طويلة الأمد في مسار متواز مع الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك.

قطاع الائتمان التجاري |

يعمل قطاع الائتمان التجاري على تنمية وزيادة موجودات البنك سواء كانت نقدية أو غير النقدية وإدارتها على نحو مستمر لبلوغ الهدف الأساسي وهو تعظيم عوائد وإيرادات البنك وذلك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تتطوي على مخاطر محدودة. وكما هو معروف، فإن قطاع الائتمان التجاري هو من القطاعات الرئيسية التي تقوم بإدارة أصول البنك ومن ثم فإن قطاع الائتمان التجاري يعد أحد أهم وأكثر قطاعات الأعمال التي تساهم في تحقيق الربحية للبنك.

وفي هذا السياق، فإن قطاع الائتمان التجاري يقدم حزمة متنوعة من الخدمات التمويلية لعملائه تليبي احتياجات مختلف شرائح العملاء وتساهم بفاعلية في ضخ التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولكونه ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً، فإن قطاع الائتمان التجاري بالبنك يحتفظ بعلاقات جيدة وقوية مع كبرى الشركات في الكويت وهو ما يضمن وجود حجم مستقر من علاقات العمل الجيدة مع هذه الشركات. وسعيًا نحو خدمة عملاء البنك بصورة فعالة، فإن قطاع الائتمان التجاري يضم ثلاث وحدات مختلفة وهي وحدة المقاولات والخدمات ووحدة التجارة العامة ووحدة الاستثمار والعقار. وتستمد هذه الوحدات قوتها من المدراء والمسؤولين من الكفاءات الشابة التي تمتلك الخبرة والكفاءة العالية والذين يقومون بأداء مهامهم تحت إشراف دقيق من قبل رؤساء تلك الوحدات.

واستمراراً لجهود البنك في تطوير وتعزيز علاقات العمل مع عملائه، فإن قطاع الائتمان التجاري يعمل دوماً على تعزيز أدائه لتقديم مجموعة من الخدمات الائتمانية المعدة خصيصاً لكي تتلاءم مع متطلبات العملاء وأنشطة أعمالهم. وعند القيام بمهام أعماله الرامية إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الأعمال والعملاء، يحصل القطاع على الدعم والمساندة من الإدارات الأخرى بالبنك مثل قطاع إدارة المخاطر وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الخزينة وإدارة العمليات.

ومن المعروف أن قطاع الائتمان التجاري بالبنك يعمل على تعزيز وتحسين جودة محفظة القروض عن طريق استقطاب عملاء جدد من الشركات الجديدة ذات الملاءة والجدارة الائتمانية أو من خلال زيادة الحدود الائتمانية للعملاء الحاليين مع مراعاة الالتزام التام بالتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

كما يقوم القطاع باعداد الدراسات الائتمانية و اعادة جدولة التسهيلات الخاصة بالعملاء غير المنتظمين و تقديم التسهيلات الائتمانية المناسبة بعد عمل الدراسات الفنية و الائتمانية اللازمة، وذلك للعملاء الجادين منهم.

ويواجه قطاع الائتمان التجاري منافسة حادة مع البنوك المحلية والأجنبية التي قامت بفتح فروع لها داخل الكويت. وفي الوقت ذاته، فإن التطورات الاقتصادية والسياسية والمالية المتغيرة التي تشهدها دولة الكويت والمنطقة تفرض مزيد من الضغوط على القطاع. ويسعى قطاع الائتمان التجاري إلى تنويع وتعزيز المحفظة الائتمانية لدى البنك من خلال تطبيق إستراتيجية فعالة تتم مراجعتها دائماً بناءً على التوجيهات الحسيفة من قبل مجلس الإدارة. ويأتي قطاع الائتمان التجاري في طليعة إدارات وقطاعات البنك لجهة توطيد الوظائف وفقاً لما تتطلبه سياسات بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت بشأن القوى العاملة. وفي هذا الشأن، يتم إلحاق الموظفين الجدد أو الخريجين من الكفاءات الكويتية بدورات تدريبية في مجال إدارة الائتمان بمعهد الدراسات المصرفية، حيث يتم توجيههم بعد ذلك إلى المسار الصحيح عند استكمال هذه الدورات بنجاح مع الأخذ بالاعتبار أدائهم خلال مرحلة التدريب.

ويعمل القطاع على مواصلة وتعزيز أدائه على الرغم من حالة عدم اليقين التي يشهدها السوق الكويتي بشكل خاص والمنطقة ككل. وبدون شك، فإن تعزيز الأداء يتطلب تطبيق أساليب عمل متقدمة ومبتكرة منها على سبيل المثال لا الحصر النظام الرقمي لعملاء ائتمان الشركات والذي يهدف إلى تحديد درجة وفئة المخاطر المرتبطة بالعملاء Obligor Risk Rating. ويعمل القطاع أيضاً على التوسع في تقديم القروض المشتركة مع العمل على استقطاب الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأكثر نمواً في السوق وكذلك تلك الأقل مخاطرة مثل قطاع تمويل المشاريع الحكومية الضخمة. كما يعمل القطاع على استغلال كافة قدراته وإمكاناته لتحقيق العديد من الأهداف والخطط الطموحة الرامية إلى تأكيد تواجد القطاع وتهيئته لاستغلال فرص النمو المستقبلية وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الربحية للقطاع بشكل خاص وللبنك بشكل عام.

وقد قام القطاع مؤخراً بافتتاح مركز خاص لتقديم كافة الخدمات المصرفية لعملاء قطاع ائتمان الشركات والذي وجد صدق كبير من كافة عملاء البنك.

إدارة الخدمات المصرفية الدولية و القروض المشتركة

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه ومساهمته وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

وفي إطار منظومة علاقات العمل المصرفية مع البنوك المراسلة، فإن إدارة الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة تحتفظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع البنوك المراسلة، وكذلك تحتفظ بمراكز عمل مباشرة لصالح البنك مع تلك البنوك من خلال الدخول في صفقات ومعاملات مرتبطة بالأعمال التجارية، هذا إلى جانب الأنشطة الأخرى المتعلقة بعمليات القروض المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وعلى الرغم من احتفاظ إدارة الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة بأنشطتها الحالية التي تقوم على أساس غير ممول للأعمال التجارية، إلا أن أعمال الإدارة قد شهدت - خلال عام 2013 - نمواً في أصولها المقومة بالعملة الأجنبية من خلال مشاركتها في العديد من أنشطة التمويل المشتركة على المستوى الدولي مثل المشاريع الإستراتيجية العالمية التي تقوم بها الجهات الحكومية وشبه الحكومية في منطقة الخليج.



إدارة الخزينة |

يرتكز عمل إدارة الخزينة على أسس متينة واستراتيجيات عمل سليمة، وهو ما ساعدها في توجيهها نحو تخفيض تكلفة الأموال وما نتج عن ذلك من زيادة صافي هامش الفائدة مع إعطاء الأولوية المطلقة لتوفير السيولة وإدارة الميزانية العمومية بكفاءة ومهنية.

وقد أثمرت جهود الإدارة المبذولة نحو تخفيض تكلفة الأموال عن نتائج ايجابية تحققت بفضل استقطاب ودائع من السوق المحلي والدولي بتكلفة منخفضة نسبياً. وقد واصلت الإدارة اهتمامها بتطوير أعمال القطع الأجنبي للعملاء مع القيام بأعمال المتاجرة بالعملات الرئيسية لصالح البنك وهو ما انعكس إيجاباً على معدلات ربحية البنك الكلية.

وتعمل إدارة الخزينة من خلال منظومة تهدف إلى توظيف أحدث التقنيات وكافة خدمات الاتصال والتواصل الحديثة للتيسير على العملاء عند إجراء معاملاتهم المالية بأقل التكاليف وهو ما قد جعل من إدارة الخزينة أحد الجهات المفضلة للشركات التي تتعامل بمنتجات الخزينة.

ويتم تمرير أنشطة أعمال إدارة الخزينة بشكل أساسي من خلال مكاتب مختصة (مكتب عمليات القطع الأجنبي، مكتب سوق النقد، مكتب خدمة الشركات) ويقوم على تمرير الأعمال بها عدداً من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرة العالية.

وتولي إدارة الخزينة حالياً مزيداً من الاهتمام لزيادة حجم أعمالها في مجال الاستثمار في سندات الشركات بهدف تنويع فئات الأصول مع استهداف محافظ ذات مردود عالي في الوقت ذاته.

وتعد الإدارة الرشيدة للأنشطة المالية وإتباع أفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية هي حجر الزاوية التي تقوم عليها فلسفة المتاجرة لدى إدارة الخزينة.

قطاع إدارة المخاطر |

إن البنك لديه قناعة تامة بأهمية إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطة أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن أهم المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

و هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها والمتعلقة بالنواحي الائتمانية وذلك بعد أخذ متطلبات السياسة الائتمانية في الاعتبار. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق للجهة المنشأة الطالبة للائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية ومدى ارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة.

قام البنك خلال عام 2012 باستحداث النموذج المعدل لتصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين، حيث يتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية لتعزيز عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن استخدام تحليل ملائم للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض على أساس إفرادي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية ويتم متابعة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندردز آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشاف الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف القطاعات.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض على أساس الاسم وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير «بازل 2». وقد تم خلال العام تعزيز قياس مخاطر التركيز الائتماني باستحداث نموذج يحدد مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف لمخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بحفاظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تقوم القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند نسبة 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركيزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة.



وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع إلى الحدود المعتمدة مسبقاً لتلك الفئات. كما أن الطاقة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. وقد تم خلال العام استبدال الحدود السابقة المتعلقة بنسبة القروض إلى الودائع بحدود جديدة تتعلق بالحد الأقصى للمبلغ المسوح إقراضه وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر من أجل ضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد تم - خلال العام - تعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود جديدة تحد من تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة وكذلك المنتجات. كما تم استحداث حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة ومن ثم ضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل من بند الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي لبند المطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 2، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

استحدثت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات بازل 3 والتي تتضمن - من بين أمور أخرى - وضع إطار عالمي لإدارة مخاطر السيولة. وفي الوقت الذي يتم فيه تطوير هذه المقررات حالياً للبنوك الكويتية، عمد البنك خلال عام 2012 إلى استحداث نسب جديدة للسيولة مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR). ويتم قياس ومراقبة هذه النسب بصفة منتظمة مقابل الحدود الداخلية التي يتم تطبيقها على مراحل تدريجية للوفاء بالمعايير الرقابية.

د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً للصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. قام البنك خلال العام بالتحول من تطبيق أسلوب واحد للصدمات معدلات الفائدة على كافة الموجودات والمطلوبات وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة إلى أسلوب الصدمات المختلفة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة لفترات زمنية مختلفة أو بعملة مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم طبقاً لبعض الظروف المحددة سلفاً. ووفقاً للركن الثاني من معايير «بازل 2»، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة

موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة سلفاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحتفظ بها داخليا فيما يتعلق بالخسائر والتي يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الحالات التي أدت إلى حدوث تلك الخسائر توفر معلومات حول تكرار وأثر تلك الحالات التي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة والتي تهدف إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك. وتساعد التغطية التأمينية على التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى بضمنها المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المعنية بإدارة هذه المخاطر و التحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

التحسينات المرتبطة بأعمال الفروع

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بتطبيق نظم الإصدار الفوري لبطاقات السحب الآلي في كافة فروع البنك لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء. كما تم تركيب اللافتات / اللوحات الرقمية الجديدة في الفروع. هذا بالإضافة إلى تركيب أجهزة سحب آلي خارج مقر الفروع في كل من فندق الجميرا ومبنى الخطوط الجوية الكويتية والهيئة العامة للصناعة.

تطبيق النظم التقنية

في ضوء الإستراتيجية التي يتبناها البنك، فقد تم الاستعانة بشركات خارجية مهنية عند تطبيق نظام السويفت والبريد الإلكتروني وذلك بهدف تحسين مستوى الجاهزية ومواصلة الأعمال.

التحديثات المستمرة للنظم الأساسية

تواصل إدارة تكنولوجيا المعلومات عملية تحديث أجهزة السحب الآلي والنظام الآلي المتعلق بالموارد البشرية لدى البنك وذلك بهدف إتباع وتفعيل أحدث الحلول التقنية.

الالتزام بالتعليمات الرقابية وتطبيق معايير أمن المعلومات

وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، فإنه يتم فحص كافة رسائل السويفت الصادرة من خلال القوائم الدولية الصادرة بشأن الجهات المحظور التعامل معها. وفي هذا السياق، تم تعزيز نظام مكافحة غسيل الأموال لدى البنك لكي يتماشى ويتوافق مع التعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

أجهزة الإيداع النقدي

قام البنك بتركيب أجهزة الإيداع النقدي والتي تمثل قناة هامة جديدة لعمليات السحب والإيداع النقدي، حيث ساعد النظام المتميز لعملية الإيداع النقدي في تقليل الوقت المستهلك في إجراء تلك العمليات داخل الفروع وكذلك ساهم في زيادة حجم المعاملات اليومية التي يتم إجرائها في كافة فروع البنك. وهذا النظام يوفر ميزة إجراء تلك المعاملات بسهولة وبصورة آمنة لكل من العميل والبنك.



جمع بيانات العملاء باستخدام البطاقة المدنية المزودة بالشريحة الذكية (تحديث البيانات المتعلقة بنموذج أعرف عميلك)

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بإدخال تطبيق جديد على مستوى البنك حتى يستطيع مسئول خدمة العملاء جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالعملاء بسهولة من خلال البطاقة المدنية المزودة بالشريحة الذكية. وقد ساهمت هذه الطريقة في الحد من استخدام الورق والحبر بل وساهمت في الحد من الجهود الكبيرة التي كان يقوم بها موظف الأعمال المصرفية عند ترك مكتبه لأخذ نسخة من البطاقة المدنية للعميل لتحديث بياناته الشخصية في النظام الخاص بالبنك وما إلى ذلك.

تسجيل البطاقات الائتمانية في خدمة استخراج البيانات إلكترونياً

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز عملية تسجيل عملاء البطاقات الائتمانية في خدمة استخراج البيانات إلكترونياً، فقد تم تطبيق تقنية البوابة الإلكترونية الجديدة لعملية التسجيل بمركز البطاقات وذلك لتسجيل العملاء في هذه الخدمة من خلال ضغطة زر واحدة.

أسعار القطع الأجنبي لدى الفروع

تم استحداث تطبيق جديد بشأن أسعار القطع الأجنبي لدى الفروع والذي يسمح بوجود أسعار تفضيلية لكبار العملاء VIP Customers. حيث تستطيع الفروع الآن وبكل سهولة طلب أسعار تفضيلية لكبار العملاء والحصول على الموافقة من إدارة الخزينة.

رسائل السويفت الواردة

في سبيل تعزيز عمليات التحويل لدى الفروع والحد من استخدام المستندات الورقية، فقد تم تطبيق نظام متابعة جديد للفروع وذلك بهدف إمكانية الاطلاع على رسائل السويفت الخاصة بالفروع.

القروض الدوارة

قامت الإدارة بإضافة خاصية جديدة إلى مجموعة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات عبر الإنترنت. والتي تتيح لعملاء البنك من الشركات والذين يتم منحهم قروض دوارة/متجددة إمكانية سحب أموال من هذه التسهيلات أو تسوية تلك التسهيلات عبر الإنترنت.

إدارة العمليات

واصلت إدارة العمليات دورها - خلال عام 2013 - نحو التركيز على توفير أقصى درجات الراحة للعملاء وتقديم أفضل الخدمات لهم عن طريق دعم وتعزيز وسائل وأساليب تقديم الخدمات لقطاعات وإدارات البنك التي تتعامل مباشرة مع العملاء، وذلك في مساعيها نحو توفير المساعدة لكافة إدارات وقطاعات المكتب الأممي على الوفاء بالخطط و البرامج المتميزة التي يعدها البنك لخدمة عملائه بصورة أفضل.

بالنسبة لوحدة المعالجة المركزية، فقد تم تطوير العديد من الوسائل التقنية الحديثة لتميرير المعاملات بكفاءة عالية وتحسين حجم ومستوى العمليات التي يتم تمريرها. هذا، بالإضافة إلى تحديث نظام التحويلات (Cloud based Alliance Lite 2) الذي أدى إلى تيسير تمرير العمليات من خلال نظام «النافذة الرقمية» digitized single window الذي تم تطويره من قبل موظفي الإدارة، حيث ساعد ذلك على الحد من طباعة الرسائل وتحسين كفاءة تمرير العمليات وبيان الوضع الخاص بالمعاملات وأي أخطاء- إن وجدت - بصورة آنية. كما قامت وحدة المعالجة المركزية بتوسيع نطاق نوعية الرسائل المتعلقة بنظام التسوية المباشر للمدفوعات المالية للعملاء (STP) مع جعل متطلبات حساب الأيبان إلزامية لكافة التحويلات التي تتم من خلال نظام سويفت SWIFT. وتولي الوحدة اهتماماً كبيراً لتلبية متطلبات نظام PCI DSS الذي يهدف إلى تأمين وحماية عملية حفظ البيانات والمعاملات الهامة للعملاء وذلك بهدف توفير بيئة عمل آمنة وفقاً للنظم والمعايير الدولية.

أما بالنسبة لإدارة عمليات الخزينة، فقد حققت الإدارة تقدماً كبيراً وإيجابياً في جهودها نحو تطبيق النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي ICBS لدعم أنشطة أعمال الخزينة بالبنك حيث تم وضع وحدة النظام المتعلقة بسوق النقد على مسار التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد وجاري اختبار وفحص وحدة النظام الخاصة بالقطع الأجنبي لمعاملات العملاء، ومن المتوقع بدء العمل بالوحدتين في المستقبل القريب. وقد أظهرت عمليات الخزينة تقدماً ملموساً في تنفيذ الإجراءات المتبعة في تمرير أعمالها مع عدم وجود أخطاء عند تمرير العمليات المرتبطة بكل من عمليات قطاع الخزينة والاستثمار وذلك دون حدوث أي تراكم في تلك العمليات. وقد حرصت وحدة عمليات الخزينة على تفعيل بيئة مكتبية تحد من طباعة رسائل السوفيت ورسائل تأكيد العمليات والقسائم وخلافه، كما قامت الوحدة باستحداث السجلات الرقمية كمشروع تجريبي والذي سوف يتم اختباره على مستوى البنك.

وبالنسبة لوحدة التمويل التجاري، فقد تم تعزيز النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي ICBS لتحسين نظام أتمتة العمليات لهذه الوحدة. كما قامت الوحدة بمعالجة وبحث متطلبات توثيق الإجراءات لديها حيث أنه جاري مراجعتها لاعتمادها بشكل نهائي. وقد شهدت الوحدة تنظيم برنامج تدريبي شامل حيث ساهم هذا التدريب في اكتساب الموظفين للمعرفة اللازمة لتمرير كافة العمليات المرتبطة بعمل الوحدة، وذلك بهدف تعزيز وصقل موظفي الوحدة بالمهارات والخبرات اللازمة.

قامت وحدة تمرير الحسابات وإدارة السجلات وهي أحد الوحدات التابعة للمكتب الخلفي/المساند بالتركيز على تحسين نوعية البيانات الخاصة بالعملاء بصورة شاملة وذلك بهدف تعزيز علاقات العمل مع العملاء وتحقيق الرضا التام لهم والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي. وقد كان هناك تعاون مشترك مع فريق ضمان الجودة التابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وهو ما نتج عنه تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء. كما تم تخفيض التكاليف من خلال أتمتة العمليات وإعادة تنظيم الموارد المتاحة لدى الوحدة.

أما فيما يتعلق بإدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات، فقد تم إدارة العديد من المهام حيث تسير كافة المشاريع الجاري تنفيذها في خط متواز مع الخطة الإستراتيجية للبنك. وقد تم تنفيذ مشروع إنشاء «مكتب خدمة الشركات» كجزء من عملية إعادة هيكلة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات من قطاع الائتمان التجاري بالبنك. كما تم دعم وحدة توثيق الإجراءات وحفظ المستندات التابعة لإدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات لاستكمال نظام الحوكمة وتم متابعتها من خلال تحديد وتناول متطلبات توثيق الإجراءات على نطاق البنك وإعطاء الأولوية الكاملة لها. وتساهم إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات في تطوير ووضع المعايير اللازمة للوسائل التقنية داخل البنك. وقد تم إعادة هيكلة العديد من الأعمال والنظم فيما بين الإدارات لتحقيق التكامل بينها وذلك من خلال استخدام تطبيقات مطورة داخل البنك، وهو ما ساهم بدوره في رفع كفاءة الأعمال التشغيلية. كما تواصل إدارة متابعة نظم المعلومات وجودة تمرير العمليات جهودها في دعم وتعزيز كافة العمليات والنظم على نطاق البنك مع التركيز على توفير أقصى درجات الراحة للعملاء بالبنك.

إدارة الموارد البشرية |

يدرك البنك أن العنصر البشري هو أهم أصوله. ومن هذا المنطلق، تعمل إدارة الموارد البشرية على تعزيز مستويات الكفاءة ومعدلات الانجاز والإنتاجية لدى موظفي البنك، بل وتحرص على تطوير أدائهم وتحفيزهم بما يحقق الرضا التام لهم أثناء أداء أعمالهم بالبنك. وتسعى الإدارة جاهدة لاستقطاب والحفاظ والإبقاء على أفضل الكفاءات من الموظفين وتعزيز وتطوير المهارات الوظيفية لدى الموظفين لتحقيق مزيد من التقدم والنجاح سواء على المستوى المهني أو الشخصي. كما تعمل الإدارة على تشجيع سياسة توظيف الوظائف لدى البنك عن طريق توفير فرص للعمل والتطوير المهني للخريجين من الشباب الكويتي وذلك في إطار حرص البنك الدائم على رفع نسبة العمالة الوطنية والتي تجاوزت نسبتها 62.2% كما بنهاية عام 2013 وذلك من إجمالي القوى العاملة لدى البنك.

وتتضمن إدارة الموارد البشرية بالمهام الأساسية التالية:

- توظيف واختيار الموظفين من أصحاب الكفاءات بشكل يتناسب وهيكل الوظائف المتاح لدى البنك.
- تهيئة بيئة عمل ملائمة تساعد على تطوير مهارات وأداء الموظفين وتزويدهم بالدورات التدريبية اللازمة.
- وضع البرامج والخطط التدريبية لموظفي البنك من أجل تطوير أدائهم الوظيفي.
- إدارة النواحي الإدارية المتعلقة بتمرير الرواتب والمزايا للموظفين.



- تقديم المشورة بشأن الأمور المتعلقة بسياسة شؤون الموظفين وتقديم المساعدة لموظفي البنك .
- تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتصلة بالموارد البشرية .

وتأخذ إدارة الموارد البشرية على عاتقها زمام المبادرة لتعزيز وتهيئة بيئة عمل ايجابية مرتكزة على المهنية العالية للموظفين وعلاقات العمل وروح التعاون بين جميع الموظفين، وفي الوقت ذاته تدرك أهمية المساهمات الفردية التي تميز موظفاً عن آخر. وتسعى الإدارة إلى إيجاد قنوات اتصال وتواصل مفتوحة للموظفين داخل البنك.

ويقوم قسم التخطيط والتوظيف بأداء المهام والاختصاصات الأساسية التالية:

- جذب وتطوير أداء الموظفين أصحاب الكفاءات من الشباب حديثي التخرج عن طريق برنامج تدريب الموظفين الجدد .
- إجراء التنسيق والترتيب اللازم لعملية التوظيف ضمن الهياكل الوظيفية المحددة بالبنك .
- التأكد من توظيف واختيار الكوادر والكفاءات اللازمة للبنك .
- المشاركة في المعارض الوظيفية التي تنظمها الكليات والجامعات داخل الكويت بهدف استقطاب الشباب الكويتي حديث التخرج للالتحاق بالبنك .
- توفير الكفاءات المتميزة من الموظفين مع إتاحة الفرصة لهم لاكتساب الخبرة المهنية والعملية من خلال برامج التدريب وصقلهم بالخبرات العملية اللازمة .

كما يظلم قسم المزايا والتعويضات بأداء المهام والاختصاصات الأساسية التالية:

- إجراء التصنيف الوظيفي والتقييمات وإعداد مسح شامل لرواتب الموظفين وغيرها من الأمور .
- تطوير وتطبيق والحفاظ على سياسات وبرامج التعويضات والمزايا التنافسية العادلة والتي تساعد البنك على اجتذاب وتوظيف وتحفيز والحفاظ على موظفي البنك أصحاب الخبرات والمهارات العالية .
- الاضطلاع بمسئولية تحديد وتقديم التوصيات الخاصة بنظم تقديم رواتب ومكافآت تنافسية بما يتماشى مع التوجهات الحالية بسوق العمل .

التدريب و التطوير و التوظيف:

تدرك إدارة البنك أن توفير البرامج التدريبية لموظفي البنك وتطوير أداءهم الوظيفي يعد من الناحية العملية أحد الخدمات الإستراتيجية الهامة التي يتم توفيرها لكافة الموظفين لتزويدهم بالمهارات الوظيفية اللازمة لإنجاز المهام المطلوبة منهم على النحو المتوقع. وسعيًا نحو تحقيق تلك الغاية، فقد تم تسجيل 145 موظف في برامج تدريبية مختلفة بإجمالي ساعات تدريبية بلغت 4600 ساعة خلال عام 2013. وقد تضمنت عمليات التسجيل دورات تدريبية منها ما استغرق فترات قصيرة ومنها ما امتد لفترات طويلة وكذلك دورات تدريبية للحصول على شهادات معتمدة بالإضافة إلى حلقات تدريبية استهدفت تطوير ثقافة العمل القيادي والتطوير المهني، هذا إلى جانب البرامج التدريبية التي يتم تنظيمها للموظفين على المستوى الداخلي للبنك عن طريق الاستفادة من الإمكانيات الحديثة المتاحة لتدريب الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، قامت وحدة التدريب بتأسيس علاقات عمل قوية مع معهد الدراسات المصرفية بشأن توفير دورات تدريبية مهنية متميزة حيث كان البنك صاحب أعلى نسبة استفادة ومشاركة في دورتين تدريبيتين ضمن ثلاث دورات تدريبية تم تنظيمها من قبل معهد الدراسات المصرفية وذلك مقارنة بكافة البنوك الأعضاء في معهد الدراسات المصرفية.

واتساقاً مع هذه الجهود، فإن إدارة الموارد البشرية تعمل عن كثب لتزويد موظفيها بأحدث التعليمات المتعلقة بالقطاع المصرفي المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن العديد من الأمور المختلفة مثل توفير البرامج التدريبية اللازمة لموظفي وحدة مكافحة غسيل الأموال وكذلك أحدث المستجدات بشأن التعليمات الرقابية وذلك على أساس سنوي. كما تسعى الإدارة لكي يكون لها السبق والريادة بين البنوك الأخرى لتزويد موظفيها بالدورات التدريبية اللازمة بشأن أسس ومبادئ الحوكمة.

وعلى صعيد آخر وانطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية، يتيح البنك لطلبة الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاجتماعية بالكويت فرص للتدريب الميداني على مدار العام لتعريفهم ببيئة العمل المصرفي وما تتطلبه من مهام واختصاصات.

وتلتزم إدارة الموارد البشرية بالتأكد من قيام البنك باستقطاب وتوظيف وتطوير والحفاظ على موظفي البنك أصحاب الخبرات والمهارات العالية وتعزيز أدائهم الوظيفي من خلال تطوير وتطبيق السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

إدارة التدقيق الداخلي

تلعب إدارة التدقيق الداخلي دوراً هاماً بالبنك نظراً لما تقدمه من تقييمات مستقلة وتأكيدات تدل على أن الأعمال الأساسية وأدوات الرقابة الداخلية على نطاق البنك يتم إنجازها وتطبيقها على نحو صحيح. وتحفظ إدارة التدقيق الداخلي باستقلاليتها فيما يرتبط بممارستها لأنشطة أعمالها وتلك ذات الصلة بالحوكمة والرقابة وذلك من خلال إعداد التقارير اللازمة المتعلقة بهذه النواحي وعرضها على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. لقد تم إعادة هيكلة أنشطة إدارة التدقيق الداخلي لتقديم التأكيدات المعقولة التي تكفل توفير الحماية اللازمة والكافية لموارد البنك، وإتاحة المعلومات الهامة المتعلقة بالنواحي المالية والإدارية والتشغيلية والتي يتعين أن تتسم بالدقة والموثوقية، وتضمن موثمة الإجراءات المتخذة من قبل الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين واللوائح المعمول بها لدى البنك. وقد تضمنت أنشطة التدقيق الداخلي التي تم القيام بها خلال عام 2013 العديد من الأعمال وشملت مجالات الأنشطة التشغيلية ومنها الائتمان التجاري وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر وأنشطة الالتزام بالمتطلبات الرقابية والأنظمة المصرفية الأساسية والقنوات الإلكترونية. وقد نجحت إدارة التدقيق الداخلي في إنجاز خطة التدقيق المعدة لها بإتباع أفضل الممارسات الإدارية عند القيام بأعمال التدقيق، وذلك بإدخال المزيد من التحسينات التي انعكست إيجابياً على جودة أعمال التدقيق كما يلي:

• تطبيق أداة جديدة لأعمال التدقيق "ACL" وهي عبارة عن أداة يمكن استخدامها للمساعدة في تحليل كميات كبيرة من البيانات المالية وغير المالية كجزء من عمليات التدقيق أو التحقق المنتظمة، وقد تم استخدام تلك الأداة خصيصاً لمساعدة مجموعات التدقيق لإجراء تحليل كامل وشامل للبيانات بقدر من المرونة بما يسهل من اكتشاف نواحي الضعف في الأدوات الرقابية بصورة سريعة. وقد قامت الإدارة بتطوير هذه الأداة بشكل أساسي لتحسين مستوى جودة أعمال التدقيق وملاحظات التدقيق.

• استخدام النظم الآلية في أعمال التدقيق وما يرتبط بذلك من (التخطيط ووضع برامج التدقيق اللازمة وإدارة الوقت وأوراق العمل وإعداد التقارير ومتابعة الأمور التي يتم بشأنها التدقيق) بطريقة تحقق أقصى استفادة من الوقت والجهد والموارد لدى إدارة التدقيق وذلك من خلال تطبيق نظام «التدقيق الآلي» Auto Audit.

• كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد إدارة البنك بالخدمات الاستشارية بشأن العديد من الأمور المتعلقة بالبيانات المالية والأعمال التشغيلية وأنشطة الأعمال والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتعامل مع الشركات.

إدارة الإلتزام والحوكمة

تشتمل إدارة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال على الوحدات التالية:

1 - وحدة الإلتزام: وهي معنية بإتخاذ الإجراءات التي تكفل إلتزام البنك بالمتطلبات التشريعية والرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، وتجنب البنك لأي مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عدم الإلتزام.

2 - وحدة مكافحة غسيل الأموال: وهي مسئولة عن تطبيق التشريعات السائدة والتعليمات الرقابية القائمة في مجال مكافحة غسيل الأموال، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. ويحرص البنك على إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع استغلاله في تمرير المعاملات المشبوهة.

3 - وحدة الإفصاح: وهي معنية بالتحقق من أنه يتم الإفصاح للجهات المعنية وفقاً للقوانين والتعليمات الرقابية السائدة.

4 - وحدة المتابعة: ويتم من خلالها متابعة كافة الملاحظات لدى السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والخارجي، للتأكد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

وقد حرص البنك التجاري الكويتي على توفير الدعم البشري والمادي للإدارة تجنباً للمخاطر المالية والمعنوية التي قد تترتب على عدم الإلتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية، وذلك حفاظاً على البنك ومصالح مساهميه والمتعاملين معه.



وتقوم الإدارة بالتنسيق والتعاون مع كافة إدارات البنك من جهة، ومع مسؤولي بنك الكويت المركزي من جهة أخرى، وذلك بغرض التحقق أن المتطلبات القانونية والرقابية يتم تطبيقها من إدارات البنك المختلفة بالصورة المطلوبة.

هذا وقد تميز العام 2013 بإنفاذ تعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة وصدور القانون 2013/106 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن ثم تعليمات جديدة للبنك المركزي في هذا الخصوص، حيث إستنفرت الإدارة جهودها لتحديث السياسات ونظم العمل والضوابط ذات الصلة لديها لتتوافق مع المتطلبات القانونية والرقابية الجديدة.

كما شملت جهود الإدارة خلال العام إتخاذ ما يلزم للإلتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ومعرفة العملاء Know Your Customer وغيرها من الإجراءات المعمول بها في البنك. كما تم الإتفاق مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية للعمل كمستشار للبنك في تنفيذ متطلبات القانون المذكور.

وفيما يتعلق بقواعد ونظم الحوكمة فقد سبق وأن تم تكليف مدير عام الإدارة بمهام إدارة مشروع تطبيق القواعد والنظم المشار إليها، حيث تم الإنتهاء من كافة المتطلبات الرقابية في هذا المجال.

هذا وتقف الإدارة متحفزة لأي تعديلات قد تطرأ على التعليمات الرقابية المحلية والمعايير الدولية الصادرة، وذلك بتطوير إجراءاتها، حفاظاً على سمعة البنك من جهة وتجنباً لأي مخاطر محتملة نتيجة عدم الإلتزام بتلك المتطلبات.

الإدارة القانونية |

الإدارة القانونية هي الدرع الواقي الذي يحمي حقوق ومصالح البنك من المخاطر القانونية المحتملة والمطالبات الفعلية المرفوعة ضده أمام القضاء، وتقوم الإدارة القانونية بالدفاع عن حقوق البنك القانونية لدى الغير وتقديم كافة الخدمات القانونية والقضائية التي تحتاجها إدارته وفروعه المختلفة لتمكينها من تأدية أعمالها اليومية المعتادة، وكذلك القيام بمتابعة وحدة التحصيل لحسابات وملفات عملاء البنك المتعثرين من حيث انتظامهم في سداد الأقساط المتأخرة عليهم واتخاذ ما يلزم نحو العملاء المخلين بالالتزامات المفروضة عليهم للتوصل معهم سواء إلى السداد أو التسوية بعد الحصول على موافقة بذلك من الإدارة المعنية بالبنك.

وتدور أعمال الإدارة القانونية في فلك إستراتيجية هادفة أرسى مبادئها مجلس إدارة البنك وبمقتضاها تتضافر جهود الإدارة القانونية مع كافة إدارات البنك سعياً لتحقيق تلك المبادئ وصولاً إلى المركز الريادي بين البنوك المحلية.

ومما لا ريب فيه أن الإدارة القانونية حريصة كل الحرص على تقديم الاستشارات القانونية لخدمة مصالح البنك وإداراته المختلفة وإعداد الاتفاقيات والعقود اللازمة لسير العمل، كما تقوم الإدارة على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح البنك، فضلاً عن إزالة أي معوقات قد تعترض سير العمل بإدارات البنك كما تقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك أمام مختلف الجهات الحكومية كوزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وكافة المحاكم بدرجاتها المختلفة لتحقيق أكبر قدر من الحماية والأمان لحقوق البنك ومساهميه وموظفيه.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة |

برز دور إدارة الإعلان والعلاقات العامة في البنك التجاري من خلال الأنشطة والفعاليات الناجحة التي شاركت وساهمت فيها الإدارة بشكل فعال خلال العام 2013 والتي ساهمت في إبراز الصورة العامة للبنك، فقد واصلت الإدارة دورها في ترسيخ مكانة البنك التجاري ومسئوليته الاجتماعية كمؤسسة مالية رائدة تدرك أهمية مسؤولياتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وما أكد ذلك هو المشاركات والمساهمات والرعاية التي قدمها البنك للعديد من الفعاليات والأنشطة المجتمعية والإنسانية والخيرية والصحية والرياضية ضاربا بذلك مثلاً يحتذى به في مجال المسؤولية المجتمعية.

وقد رسخ البنك التجاري هذا التوجه من خلال تقديم الدعم والرعاية المادية والمعنوية لمختلف شرائح المجتمع وعلى أصعدة عدة منها الاجتماعية والرياضية والصحية والتعليمية. وقد أخذ التجاري، ومنذ وقت بعيد، زمام المبادرة لدعم الفعاليات الإنسانية عن طريق اهتمامه المعهود بفتة ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين من خلال تقديم كافة سبل الدعم والرعاية لهم وتنظيم الزيارات الدورية لهم في المناسبات والأعياد، بالإضافة إلى الزيارات الدورية لطلاب المدارس والجامعات ورعايته للمؤتمرات والندوات الثقافية والعلمية.

كما استمرت برامج التجاري التي تعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجهوده المنفردة والمميزة في إحياء التراث الكويتي القديم بتنظيم حملته الفريدة والناجحة للعام الثاني على التوالي «يازين تراثنا» حيث جاءت هذه الحملة لتتوجها جهود البنك المتواصلة لإحياء التراث الكويتي القديم وتذكير الجيل الجديد بحياة الآباء والأجداد من خلال العديد من البرامج والفعاليات الهامة والمتنوعة التي كان من أبرزها إقامة معرض مصغر لعروض حية للحرف الكويتية والحياة قديماً.

وجرياً على عاداته السنوية، فقد قام البنك بإصدار رزنامة عام 2014 والتي تعكس صوراً حية من التراث الكويتي القديم من خلال لوحات فنية معبرة توثق عادات وأنماط الحياة التي عاشها الآباء والأجداد في الماضي.

وكان لإدارة الإعلان والعلاقات العامة دوراً بارزاً خلال شهر رمضان الفضيل والذي حفل بالعديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية التي نظمها البنك، من أبرزها الحملة التي أطلقها البنك تحت شعار «المساهمة في طباعة مصحف لكل كفيف» بهدف المساهمة في طباعة مصاحف بطريقة برايل لذوي الإعاقة البصرية وذلك بالتعاون مع جمعية المكفوفين الكويتية. كما قام البنك بإطلاق الإعلان التلفزيوني « ونستمر في مسؤوليتنا الاجتماعية» والذي جاء متزامناً مع مجموعة حافلة من الأنشطة الخيرية والإنسانية التي رعاها البنك خلال الشهر الفضيل شملت على سبيل المثال لا الحصر الاحتفال بفرحة « القرقيعان» مع الأطفال المرضى لإدخال الفرحة والبهجة على قلوبهم، وتقديم كسوة عيد الفطر في إطار حملة « هون عليهم »

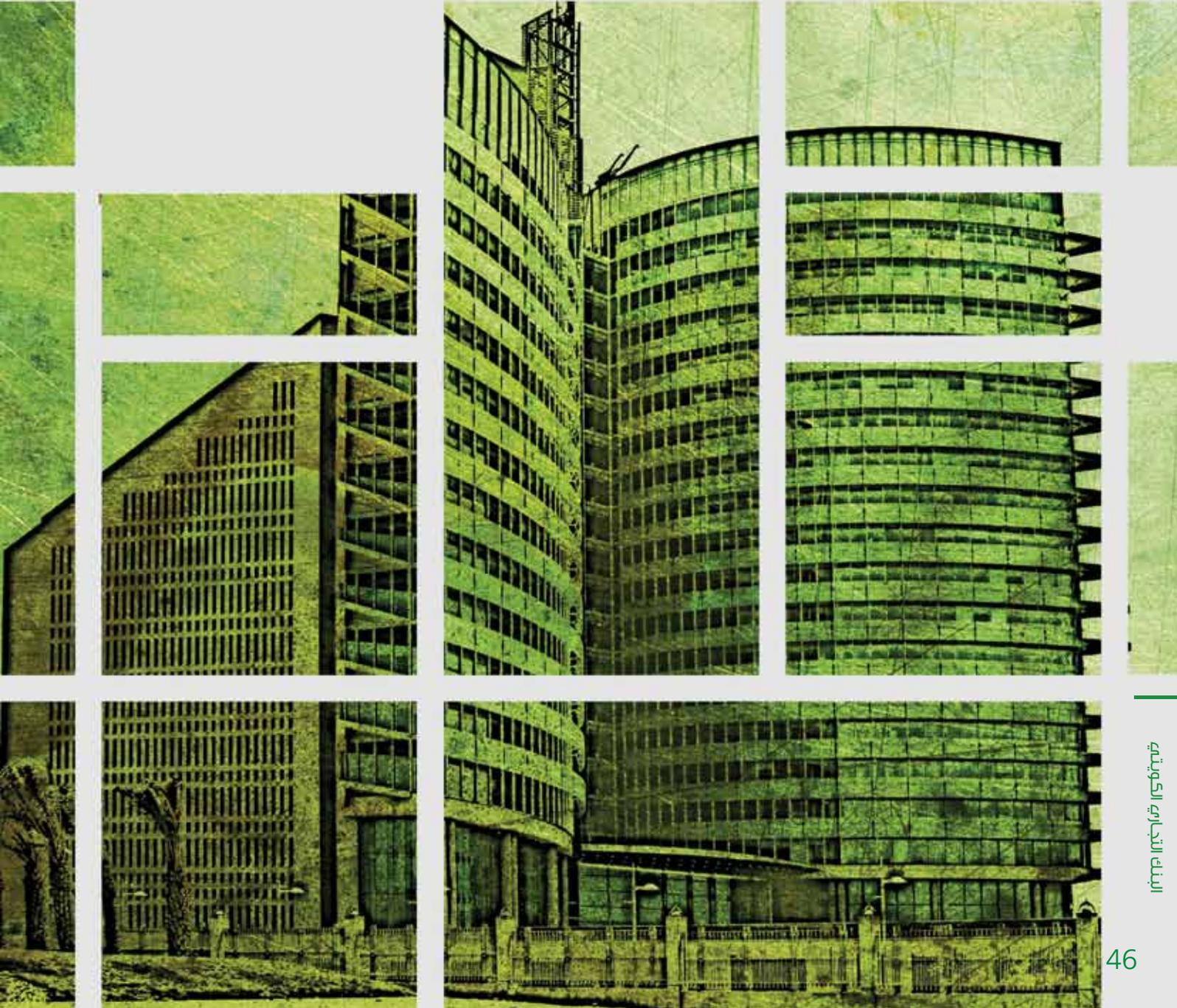
وحرصاً من إدارة الإعلان والعلاقات العامة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة، فقد قامت الإدارة بتعزيز وتوثيق سبل التواصل المباشر مع العملاء من خلال قنوات التواصل الاجتماعي Twitter, Facebook, Instagram وذلك إيماناً منها بدعم وترسيخ هوية ورسالة البنك عبر هذه القنوات الهامة.

أما على الصعيد الداخلي، فقد وصلت إدارة الإعلان والعلاقات العامة تعاونها المثمر والبناء مع إدارة الأعمال المختلفة بالبنك من خلال حملات الدعاية والإعلان لمنتجات وخدمات البنك وأنشطته التسويقية والترويجية كما كان للإدارة دوراً إيجابياً في خلق أجواء تسودها المودة بين الموظفين من خلال تنظيم « معرض هواة التجاري» وهو المعرض الذي يلتقي فيه موظفي التجاري وأسرتهم في إطار الأسرة الواحدة لعرض الأشغال اليدوية والفنية التي يقوم موظفي البنك بتصميمها.

ولما كانت أنشطة التجاري في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة ومتعددة لا يمكن سردها في بضعة سطور، فقد قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإصدار كتيب خاص يسلط الضوء على جميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي قام إما بتنظيمها أو رعايتها خلال عام 2013.



إستعراض البيانات المالية |



بيان الدخل لعام 2013

بلغ ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 23.5 مليون دينار كويتي. وسجل صافي إيراد الفوائد البالغ نحو 86.9 مليون دينار كويتي، ارتفاعاً مقداره 1.3 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها 1.5 % مقارنةً بعام 2012. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 3.14 % مقارنةً بنسبة مقدارها 3.47 % في عام 2012. وقد انخفض متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد إلى 0.62 % مقارنةً بنحو 0.91 % لعام 2012. وبلغ صافي هامش الربح 2.52 % وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.56 %.

وسجلت إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفاعاً مقداره 2.1 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها 7.50 % وانخفضت إيرادات توزيعات الأرباح البالغة نحو 2.3 مليون دينار كويتي بنسبة 14.19 % مقارنةً بعام 2012.

وارتفعت مصاريف الموظفين بمبلغ 2.4 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 15.43 % مقارنةً بعام 2012، وانخفضت المصاريف العمومية والإدارية لعام 2013 بنحو 0.2 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 1.5 % مقارنةً بعام 2012.

وقد تحققت زيادة في الإيرادات الناتجة من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية والموجودات المصنفة "بانتظار البيع" بنحو 9.0 مليون دينار كويتي مقارنةً بالمبلغ المسجل لعام 2012 والبالغ 1.7 مليون دينار كويتي.

كما بلغت المصاريف المحملة والناتجة عن هبوط القيمة والمخصصات الأخرى التي تم تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات نحو 77.0 مليون دينار كويتي في عام 2013، وهو ما يعد انخفاضاً إذا ما قورن بالمبلغ المسجل لعام 2012 والبالغ 92.6 مليون دينار كويتي. كما أن المبلغ الذي تم خصمه فيما يتصل بهبوط القيمة والمخصصات تم احتسابه بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة نحو 10.3 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وعلى هذا النحو فقد بلغ إجمالي نسبة التغطية بالمخصصات خلال عام 2013 للقروض غير المنتظمة 367.2 % متضمناً المخصصات العامة. وانخفضت القروض غير المنتظمة لتشكّل نسبتها (1.35%) من إجمالي القروض وتبلغ 33.020 مليون دينار كويتي مقارنةً بنسبة مقدارها (2.76%) أو 61.6 مليون دينار كويتي خلال عام 2012.

الميزانية العمومية لعام 2013

ارتفع مجموع الموجودات بنحو 261.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.12 % مقارنةً بعام 2012. كما ارتفعت القروض والسلفيات - بعد خصم المخصصات - لتصل 189.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة مقدارها 8.89 %، وكذلك ارتفعت ودائع العملاء إلى 373.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 16.50 %.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 2، نسبة مقدارها 18.38 % وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المطلوبة والبالغة 12 % حسب تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

سوف يتم توزيع صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك والبالغ 23.5 مليون دينار كويتي على النحو التالي:

1. تحويل مبلغ 8.9 مليون دينار كويتي إلى حساب توزيعات الأرباح لتوزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلس (لا شيء خلال عام 2012)، وذلك بناءً على توصية مجلس الإدارة. ويخضع هذا التوزيع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.
2. تحويل مبلغ 14.0 مليون دينار كويتي لحساب أسهم المنحة لتوزيع أسهم منحة بنسبة مقدارها 11 % (لا شيء خلال عام 2012)، وذلك بناءً على توصية مجلس الإدارة. وتخضع توزيعات أسهم المنحة للحصول على موافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.
3. لم يتم تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني الذي يعادل الآن نسبة 50 % من رأس مال البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية، فإن أي تحويل مستقبلي لهذا الاحتياطي يتم بصفة طوعية.



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.
دولة الكويت

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. «البنك» وشركته التابعة «المجموعة» والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة للإستخدام في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدققي الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا .

الرأي

برأينا ، إن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.



تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في البيانات المالية المجمعة للبنك. وأتينا كذلك قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا ، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 ، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ، وأن جرد المخزون قد أجري وفقاً للأصول المرعية ، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 ، أو لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن العملة وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم



بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
الوزان وشركاه
ديلويت وتو

دولة الكويت
27 يناير 2014

بيان المركز المالي المجموع

31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الموجودات
253,765	436,620	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,195	341,297	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
373,033	393,765	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,127,733	2,316,998	6	قروض وسلفيات
395,123	355,541	7	استثمارات في أوراق مالية
3,228	-	8	استثمار في شركة زميلة
25,768	26,672		عقارات ومعدات
9,940	9,809	9	موجودات غير ملموسة
35,311	48,770	10	موجودات أخرى
3,668,096	3,929,472		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات :
817,294	685,607	11	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,257,288	2,630,451	12	ودائع العملاء
40,492	50,507	13	مطلوبات أخرى
3,115,074	3,366,565		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية :
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
127,202	127,202		رأس المال
-	13,992		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(75)	(4,018)		أسهم البنك المشترية
309,667	299,844		احتياطيات
115,262	115,940		أرباح محتفظ بها
552,056	552,960		
-	8,864		توزيعات أرباح مقترحة
552,056	561,824		
966	1,083		الحصص غير المسيطرة
553,022	562,907	14	مجموع حقوق الملكية
3,668,096	3,929,472		مجموع المطلوبات و حقوق الملكية

Elham M. Mahboob
إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة

علي موسى موسى
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
113,920	106,718	15	إيرادات الفوائد
(28,338)	(19,818)		مصاريف الفوائد
85,582	86,900		صافي إيرادات الفوائد
28,182	30,296		أتعاب وعمولات
3,896	4,002		صافي ربح التعامل بالعملة الاجنبية
1,661	3,427	16	صافي أرباح الاستثمارات في أوراق مالية
-	5,605		ربح إستبعاد موجودات معلقة للبيع
2,628	2,255		إيرادات توزيعات أرباح
157	512	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
1,124	1,118		إيرادات تشغيل أخرى
123,230	134,115		إيرادات التشغيل
(15,732)	(18,161)		مصاريف الموظفين
(13,323)	(13,122)		مصاريف عمومية وإدارية
(369)	(1,091)		استهلاك وإطفاء
(29,424)	(32,374)		مصاريف التشغيل
93,806	101,741		ربح التشغيل قبل المخصصات
(92,640)	(76,985)	17	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
1,166	24,756		الربح قبل الضرائب
(13)	(1,068)	18	ضرائب
1,153	23,688		صافي ربح السنة
			الخاص بـ :
1,119	23,534		مساهمي البنك
34	154		الحصص غير المسيطرة
1,153	23,688		
0.9	18.5	19	ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (27) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,153	23,688	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر :		
		بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع :
22,644	(7,001)	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
400	(2,530)	صافي (الخسارة) الربح الناتج عن بيع / هبوط قيمة استثمارات في أوراق مالية
(3,391)	(1,824)	حصة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة
		بنود سوف لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجموع:
827	1,531	ربح إعادة تقييم عقار
20,480	(9,824)	
21,633	13,864	إجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ :		
21,580	13,711	مساهمي البنك
53	153	الحصص غير المسيطرة
21,633	13,864	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة



بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

الخاص بمساهمي البنك

		إحتياطيات										توزيعات			
		الحصص غير المسيطرة المجموع	أرباح المقترحة	أرباح محتفظ بها	مجموع الإحتياطيات	إحتياطي تقييم استثمار	إحتياطي إعادة تقييم عقار	إحتياطي أسهم البنك المشتراة	إحتياطي عام	إحتياطي قانوني	علاوة أسهم البنك المشتراة	أسهم منحة	أسهم منحة	رأس المال	
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
الرصيد كما في 1 يناير 2012	531,389	913	530,476	-	114,143	289,206	73,112	22,172	45,603	17,927	63,601	66,791	(75)	-	127,202
إجمالي الدخل الشامل للسنة	21,633	53	21,580	-	1,119	20,461	19,634	827	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	553,022	966	552,056	-	115,262	309,667	92,746	22,999	45,603	17,927	63,601	66,791	(75)	-	127,202
إجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة	13,864	153	13,711	-	23,534	(9,823)	(11,354)	1,531	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم البنك	(3,943)	-	(3,943)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,943)	-	-
إثباتات أرباح مدفوعة	(36)	(36)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 14)	-	-	-	-	8,864	(8,864)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أسهم منحة مقترحة (إيضاح 14)	-	-	-	-	(13,992)	-	-	-	-	-	-	-	-	13,992	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	562,907	1,083	561,824	8,864	115,940	299,844	81,392	24,530	45,603	17,927	63,601	66,791	(4,018)	13,992	127,202

يتضمن احتياطي تقييم استثمار، خسارة بمبلغ 5,334 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012: خسارة بمبلغ 3,334 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة اجنبية لإستثمار البنك في شركة زنبلة.

إن الإيضاحات الموقفة من رقم (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012	2013	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
			الأنشطة التشغيلية :
1,166	24,756		الربح قبل الضرائب
			تعديلات :
92,640	76,985	17	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
(4,289)	(5,682)		إيرادات من استثمار في أوراق مالية
758	(148)		(أرباح) خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
369	1,091		استهلاك وإطفاء
(157)	(512)	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
90,487	96,490		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
39,841	102,898		سندات الخزنة والبنك المركزي
32,956	(20,732)		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(25,225)	(254,000)		قروض وسلفيات
(17,070)	(16,155)		موجودات أخرى
(69,226)	(131,687)		المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,323	373,163		ودائع العملاء
(3,870)	7,826		مطلوبات أخرى
51,216	157,803		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية :
67,059	58,038		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(64,881)	(30,928)		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
2,628	2,255		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
59	75		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(786)	(409)		اقتناء عقارات ومعدات
4,079	29,031		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية :
-	(3,943)		شراء أسهم البنك المشترية
-	(36)		توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
-	(3,979)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
55,295	182,855		صافي الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
198,470	253,765		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
253,765	436,620	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (27) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

1 – التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو: ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "بالمجموعة" في هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 27 يناير 2014. وقد تم إصدارها لاعتمادها من الجمعية العمومية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 25.

تم إصدار قانون الشركات الجديد في 26 نوفمبر 2012 بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 "قانون الشركات" والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960. لاحقاً تم تعديل قانون الشركات بتاريخ 27 مارس 2013 بموجب المرسوم بقانون رقم 97 لسنة 2013 (المرسوم).

إن اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون المعدل تم إصدارها بتاريخ 29 سبتمبر 2013 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أكتوبر 2013. ووفقاً للمادة رقم (3) من اللائحة التنفيذية، فإن الشركات أمامها مهلة سنة واحدة من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية من أجل توفيق أوضاعها مع متطلبات القانون المعدل الجديد.

2 – السياسات المحاسبية الهامة

أ – أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وهذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية "إنخفاض قيمة الموجودات المالية".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومتاحة للبيع".

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية الصادرة وغير جارية التأثير خلال السنة:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 " افصاحات الادوات المالية " : مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية (يسري في 1 يناير 2013) :

ان التعديل يتطلب من المنشأة الافصاح عن معلومات حول حقوق التقايل والاتفاقيات المتعلقة بها (على سبيل المثال عقود الضمان) . إن هذه الإفصاحات توفر للمستخدمين معلومات هامة تساعد على تقييم أثر ترتيبات التقايل على المركز المالي للمنشأة. إن الإفصاحات الجديدة مطلوبة لجميع الأدوات المالية المعترف بها والتي تم التقايل لها استناداً إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 32 " عرض الادوات المالية " . وتطبق الإفصاحات ايضاً للأدوات المالية المعترف بها والخاضعة لاتفاقيات تقابل ملزمة للطرفين أو الاتفاقيات المشابهة، بغض النظر عما إذا كان إستناداً إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 32. ان التعديل يؤثر على الأفصاح فقط وليس له تأثير على الاداء أو المركز المالي المجمع للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 10 " البيانات المالية المجمعة " (يسري في 1 يناير 2013) :

هذا المعيار الجديد يحل محل تعليمات الدمج في معيار المحاسبة الدولي 27 " البيانات المالية المجمعة والمستقلة ولجنة التفسيرات الدائمة 12 " المنشآت ذات الاغراض الخاصة الموحدة " من خلال تقديم نموذج تجميع موحد لكافة المنشآت على اساس السيطرة وبصرف النظر عن طبيعة الطرف المستثمر به (سواء كانت المنشأة يتم التحكم بها من خلال حق التصويت للمستثمرين او من خلال الاتفاقيات التعاقدية كما هو شائع في المنشآت ذات الأغراض الخاصة).

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 10 فان السيطرة تكون على أساس ما إذا كان للمستثمر،

أ - نفوذ على الطرف المستثمر فيه

ب - التعرض للمخاطر أو حقوقه في العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها

ج - القدرة على إستخدام سيطرته على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العائدات. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير مادي على الأداء أو المركز المالي المجمع للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 12 " الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى " (يسري في 1 يناير 2013) :

يتطلب المعيار الجديد إفصاحات محسنة حول كل من الشركات الممثلة والشركات غير الممثلة التي تشارك فيها شركة ما. إن الغرض من المعيار الدولي للتقارير المالية 12 هو تزويد المعلومات حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أساس السيطرة وأي قيود على الموجودات والمطلوبات الممثلة والتعرض للمخاطر الناتجة عن المشاركات مع الشركات المنتظمة غير الممثلة ومشاركة مالكي الحصص غير المسيطرة في أنشطة الشركات الممثلة. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي إفصاحات إضافية مادية على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 " قياس القيمة العادلة " (يسري في 1 يناير 2013) :

يقدم المعيار الجديد مصدراً واحداً للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية لكافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 توقيت ضرورة استخدام الشركة للقيمة العادلة ولكن يقدم المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية عندما يكون من الضروري تحديد القيمة العادلة أو عندما يسمح بتطبيقها. لم يكن لتطبيق هذا المعيار تأثير مادي على الاداء أو المركز المالي للمجموعة. وتعرض الإفصاحات الإضافية، متى لزم ذلك، في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية: عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى (يسري في 1 يوليو 2012) :

تغير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو "إعادة إدراجها") إلى أرباح أو خسائر في فترة مستقبلية (على سبيل المثال، عند الاستبعاد أو التسوية) بصورة منفصلة عند البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط وليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

معيار المحاسبة الدولي 19 "مزايا الموظفين" (يسري في 1 يناير 2013):

تم إصدار عدد من التغييرات أو التوضيحات بموجب هذا المعيار المعدل. من بين هذه التعديلات العديدة، فإن أهم التغييرات تميز بين مزايا الموظفين قصيرة الأجل وطويلة الأجل استناداً إلى التوقيت المتوقع للتسوية بدلاً من استحقاق الموظف. لم يكن لتلك التعديلات تأثير مادي على الأداء أو المركز المالي المجموع للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة":

كنتيجة للمعيار الدولي للتقارير المالية 11 الجديد "الترتيبات المشتركة" والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 "الافصاحات عن الحصص في المنشآت الأخرى"، ومعيار المحاسبة الدولي 28 "استثمارات في شركات زميلة"، تمت إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي 28 إلى "الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة" ويصف كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية لشركات المحاصة بالإضافة إلى الشركات الزميلة. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تأثير مادي على الأداء أو المركز المالي المجموع للمجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية والأداء أو المركز المالي المجموع للمجموعة.

فيما يلي المعايير الصادرة / المعدلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والغير واجبة بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر من قبل المجموعة.

1) المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ويسري على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. يسري المعيار مبدئياً على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015، ولكن في إجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر لسنة 2013 تقرر مبدئياً تأجيل تاريخ السريان الإلزامي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 حتى تاريخ إصدار النسخة الكاملة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يكون معروفاً. سيقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في مراحل لاحقة بمعالجة محاسبية التغطية وانخفاض قيمة الموجودات المالية. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمرحل الأخرى عند إصدار المعيار النهائي متضمناً كافة المراحل.

2) شركات الاستثمار (تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)

تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014، وتقدم استثناء من شرط تجميع المنشآت التي تستوفي تعريف شركات الاستثمار بموجب معايير التقارير المالية الدولية 10. ويتطلب الاستثناء من شرط التجميع من شركات الاستثمار المحاسبة عن الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وليس من المتوقع أن يسري هذا التعديل على المجموعة حيث لا تستوفي أيًا من شركات المجموعة تعريف شركات الاستثمار بموجب معايير التقارير المالية الدولية 10.

3) معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية - العرض - مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديل)

توضح هذه التعديلات المقصود بـ "لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة". توضح التعديلات أيضاً تطبيق معيار المحاسبة الدولي 32 معايير المقاصة حول أنظمة التسوية (مثل أنظمة بيوت المقاصة المركزية) التي تطبق آليات التسوية الإجمالية غير المتزامنة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم الأثر المتوقع لهذا المعيار على المركز أو الأداء المالي للمجموعة. تسري هذه التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

4) إفصاحات المبلغ الممكن استرداده للموجودات غير المالية - (تعديل)

تستبعد هذه التعديلات النتائج غير المقصودة للمعيار الدولي للتقارير المالية 13 حول الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 36. إضافة إلى ذلك، تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها للموجودات أو وحدات إنتاج النقد التي تم لها تسجيل

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

خسارة انخفاض القيمة أو عكسها خلال الفترة. تسري هذه التعديلات بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 13. سوف تقوم المجموعة بعرض افصاحات إضافية عندما يبدأ سريان هذه التعديلات.

5) معيار المحاسبة الدولي 39 استحداث المشتقات واستمرار محاسبة التغطية – تعديلات علم معيار المحاسبة الدولي 39

تقدم هذه التعديلات إعفاء من وقف محاسبة التغطية عندما استحداث مشتقات مصنفة كأداة تغطية تستوفي معايير معينة. تسري هذه التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014. لم تقم المجموعة باستحداث مشتقاتها خلال الفترة الحالية. ومع ذلك، سيتم أخذ هذه التعديلات في الاعتبار عند استحداث مشتقات في المستقبل.

ب - أسس التجميع

أعدت البيانات المالية للشركة التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في تاريخ تقرير البنك.

1 - شركات تابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على المستثمر. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، يتعرض أو لديه حقوق عوائد متغيرة من مشاركته مع المستثمر و لديه القدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائده. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على المستثمر إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي المجمع والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

2 - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحيتها على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة، ويتم استبعاد الأرباح الناتجة في معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم استبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود انخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة كما الأحداث متماثلة الظروف.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع ، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات ، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة الخسارة في الشركة الزميلة حصته في المجموعة ، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة ، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا قامت بالالتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء ، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار سنويا.

عند زوال التأثير الجوهرى عن الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بالقياس والاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهرى والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد ، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

ج - دمج الأعمال

إن دمج الأعمال هو الجمع بين منشآت أو أنشطة منفصلة لتصبح كيان واحد. يتم المحاسبة عن تملك الشركات التابعة باستخدام طريقة الشراء. تقاس تكلفة الإقتناء كإجمالي القيمة العادلة في تاريخ التبادل لكل من الموجودات المعطاه والالتزامات المتكبدة أو المفترضة وأدوات الملكية المصدرة من المجموعة والمنقولة لحياسة الشركة المشترية بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة تتعلق بعملية الدمج يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. إن الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها والخاصة بالشركة المشترية والتي توافق الشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء فيما عدا الموجودات غير المتداولة (أو المجموعات المستبعدة) والمصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم " 5 " .

إن الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" يتم تسجيلها وقياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصصا منها تكاليف البيع ، أيهما أقل.

إذا تم تحقق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشترية يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة منتجة ربح أو خسارة يتم إدراجها من خلال بيان الدخل المجمع.

إن الحصة غير المسيطرة في الشركة المشترية تقاس مبدئياً إما بالقيمة العادلة أو بنسبة حصتهم في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة في الشركة المشترية.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، دون فقدان السيطرة ، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها :

- 1 - تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- 2 - تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- 3 - تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- 4 - تعترف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم.
- 5 - تعترف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- 6 - تعترف بأي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- 7 - تعيد تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها ، كما هو مناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

د - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

يتضمن النقد والأرصدة قصيرة الأجل نقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والأرصدة التي لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال 7 أيام.

هـ - الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كأدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" ، و"محتفظ بها حتى الاستحقاق" ، و"قروض ومدينون" ، و"متاحة للبيع" . تصنف المطلوبات المالية بأنها خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" . يتم مبدئياً إدراج جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية " بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" على بندين فرعيين هما : "محتفظ بها بغرض التداول" و"تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء". يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لاستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض للتداول ، إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط.

يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة ، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون ، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية ، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الأخر في بيان الدخل الشامل المجموع. في حالة بيع أو هبوط قيمة الموجودات المتاحة للبيع ، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في بيان الدخل الشامل المجموع إلى بيان الدخل المجموع.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

(2) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها "خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة استنادا إلى طريقة العائد الفعلي.

(3) التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرف تعاقدى للأداة ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية طبقا للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقا للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق. لا تتحقق الموجودات المالية :

1. عند فقدان السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تضمنتها الموجودات المالية. أو
 2. عندما تحول المجموعة ماديًا جميع المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية. أو
 3. عندما لا يحول ولا يحتفظ ماديًا بجميع المخاطر والعوائد وعندما يفقد السيطرة على الأصل أو جزء منه.
- إذا احتفظت المجموعة بالسيطرة، يجب أن تستمر في تحقق الموجودات المالية لدى مشاركتها المستمرة في هذه الموجودات. يتم عدم تحقق المطلوبات المالية عندما تعفى المجموعة من الالتزامات المذكورة في العقد.

(4) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها ، فإن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط ، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوط بالقيمة العادلة وأي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاص بتحوط المخاطر ، في بيان الدخل المجموع.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحول إلى بيان الدخل المجموع عندما تؤثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجموع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجموع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعود التحوط يستوفي متطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعود من المتوقع تحقق العمليات المخطوطة، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبيا على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقا لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة ، فإنها تعالج كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة.

يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

(5) الضمانات المالية

ضمن الأنشطة الاعتيادية تمنح المجموعة ضمانات مالية متضمنة إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية لصالح عملائها ، يتم الاعتراف مبدئيا بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. لاحقاً يتم إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائماً ، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

(6) القروض المعاد جدولتها

قد تعيد المجموعة جدولتها القروض من خلال الاتفاق على شروط جديدة ، عندما يعاد جدولتها القروض يتم تطبيق الشروط الجديدة لتحديد ما إذا كانت القروض ستبقى مستحقة. تبقى هذه القروض خاضعة لانخفاض القيمة الفردي أو المجموع.

(7) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم سداد الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد .

(8) موجودات محتفظ بها للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

(9) القيم العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق ، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة ، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة ، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة ، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات الغير قابلة للملاحظة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناء على مدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة .

المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة

المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها .

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بناء على اساس الاستحقاق ، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناء على مدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير .

(10) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءا من معدل الفائدة الفعلي .

(11) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها . يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للإنخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة ، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به . تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجمعة للموجودات الأخرى . إن الأساس الذي تقوم المجموعة باستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن :

1 - الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة :

أ - الرصيد المدين المستحق في الحساب الجاري متجاوزا حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب .

ب - وجود رصيد مدين مستحق بدون حد مسموح به ، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد .

ج- إذا استحققت التسهيلات الائتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض .

د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها .

هـ- تدهور المركز المالي لكفيل المقترض .

و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها ، مما قد يؤثر سلبا على الائتمان .

ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس .

ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق .

ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى .

ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الائتمانية .

ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث :

1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لآخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب .

2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة .

ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض .

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطلقة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير ، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد ، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة ، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض ، يتم

عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقا من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك ، ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1 % للتسهيلات الائتمانية النقدية و 0.5 % للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة ، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل ، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

2 - الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع ، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع ، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقضاء والقيمة العادلة ناقصا أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الانخفاض المعترف بها لإستثمارات ملكية متاحة للبيع ، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

و - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. حيث أنه يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم احتساب المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة ، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية ، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية ، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

ز - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات الغير متداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحا والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ح - شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي :

(أ) إجمالي المقابل المحول ، قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة المقاسة بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصص غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة والقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة لحصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري مسبقا في الشركة المشتراة بأكثر من

(ب) صافي قيمة الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات التي تم الالتزام بها وفقا للقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة.

إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها ، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجموع.

يتم مراجعة الشهرة سنويا على الأقل لاختبار الانخفاض في القيمة وتدرج الشهرة بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة ، يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنويا مراجعة وحدات توليد النقد التي وزعت الشهرة عليها لاختبار الانخفاض في قيمتها ، أو عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدات بقيمة انخفاض القيمة ثم تخفض باقي الموجودات في نفس الوحدة بأسلوب نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة ، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

في حالة استبعاد وحدات توليد النقد، فإن المبالغ المتعلقة بالشهرة تدرج عند تحديد ربح أو خسارة الاستبعاد .

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

ط - أسهم البنك المشتراة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. ولا تتمتع هذه الأسهم بأية توزيعات أرباح نقدية قد يقترحها البنك.

يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بند مستقل ضمن احتياطي أسهم البنك المشتراة في حقوق الملكية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. إن هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع عندما يحتفظ البنك بهذه الأسهم خلال السنة.

هـ - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات تبعاً لمبدأ الإستهقاق وذلك عند تقديم الخدمة، يتم تأجيل الاعتراف بأتعاب التزامات القروض للقروض، المتوقع سحبها مع كافة التكاليف المباشرة وتسجيلها كتعديلات في سعر الفائدة الفعلي للقروض، تتحقق أتعاب إدارة الموجودات في الفترة التي يتم تقديم الخدمة فيها.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ك - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافي الإستثمار أو العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

ل - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

تقوم المجموعة بإحساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناء على مدة الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع ، وتعتبر المجموعة ذلك تقديرا يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

م – معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر ، تستخدم ادارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ن – موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

س – الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي :

الآراء

تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار ، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "محتفظ بها حتى الإستحقاق" أو "قروض ومدينون" أو "متاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم إقتناءها مبدئيا بهدف بيعها في المدى القصير ، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي ، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقا لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ "قروض ومدينون". يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات "متاحة للبيع".

هبوط قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الهبوط مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالنغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للإستثمارات غير المسعرة. يمكن إعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها ، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

التقديرات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

خسائر الهبوط في القيمة للقروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون :
تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة
لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجمع.

وعلى وجه الخصوص ، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد
مستوى الانخفاض في القيمة متطلباً .

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً
لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط ، أو آخر عمليات السوق البحتة ، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى
ذات الصلة .

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية
لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات الملكية غير المسعرة .

انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الأخرى الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الأخرى الغير ملموسة سنوياً على الأقل . ويتطلب ذلك
تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات أو لوحة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها . إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من
المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب
لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية .

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
64,341	65,789	نقد وبنود نقدية
76,563	36,469	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
112,861	334,362	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
253,765	436,620	

تم تصنيف النقد والأرصدة قصيرة الأجل "كقروض ومدينين" .

4 - سندات الخزانه والبنك المركزي

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
189,489	135,587	سندات الخزانه
254,706	205,710	سندات البنك المركزي
444,195	341,297	



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

تصنف سندات الخزانه والبنك المركزي "كقروض ومدنين" ، يتم شراء وبيع سندات الخزانه والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق ، وتحمل سندات الخزانه الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
343,458	393,765	إيداعات لدى بنوك
1,374	-	قروض وسلفيات إلى بنوك
28,201	-	مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية أخرى
373,033	393,765	

تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى "كقروض ومدنين".

6 - قروض وسلفيات

أ - التصنيف

يتم تصنيف القروض والسلفيات "كقروض ومدنين". إن طريقة المجموعة لتقييم مركز مخاطر الائتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبيته أدناه :

المجموع	الف دينار كويتي				الكويت	
	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا		
363,881	-	-	-	5,176	358,705	كما في 31 ديسمبر 2013 :
766,203	-	-	1	-	766,202	تجاري وصناعي
238,834	-	-	-	70,666	168,168	إنشائي وعقاري
462,816	-	-	-	-	462,816	مؤسسات مالية أخرى
606,499	115	-	13	717	605,654	أفراد
2,438,233	115	-	14	76,559	2,361,545	أخرى
(121,235)						ناقصا : مخصص هبوط في القيمة
2,316,998						

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

المجموع	الف دينار كويتي				الكويت	
	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا		
						كما في 31 ديسمبر 2012 :
264,546	-	-	-	222	264,324	تجاري وصناعي
725,070	-	-	-	-	725,070	إنشائي وعقاري
191,229	-	-	-	-	191,229	مؤسسات مالية أخرى
436,430	-	-	-	-	436,430	أفراد
614,520	131	-	-	641	613,748	أخرى
2,231,795	131	-	-	863	2,230,801	
(104,062)						ناقصا : مخصص هبوط في القيمة
2,127,733						

خلال السنة ، قامت وزارة المالية بإنشاء صندوق دعم الأسرة ("الصندوق") بموجب قانون رقم 104 لسنة 2013 لغرض شراء الأرصدة القائمة للقروض الشخصية والإستهلاكية من البنوك كما في 12 يونيو 2013 والممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. ووفقا لذلك أصدر بنك الكويت المركزي تعميم رقم BS,IS/2/305 لسنة 2013 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار بشأن إنشاء هذا الصندوق. قام البنك بتحديد تلك القروض والتي بلغت 41,878 ألف دينار كويتي وتم تقديم تقرير عنها لبنك الكويت المركزي للموافقة بناء على ذلك التعميم. لم يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد على هذه القروض من 12 يونيو 2013.

ب - الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2012			2013			
الف دينار كويتي			الف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
141,427	94,629	46,798	103,912	88,563	15,349	المخصصات في 1 يناير
(107,782)	-	(107,782)	(57,854)	-	(57,854)	مبالغ مشطوبة
(106)	-	(106)	(2)	(2)	-	فروقات تحويل
11,887	-	11,887	10,254	-	10,254	مستردات
(13)	-	(13)	(14)	-	(14)	ردت لبنك الكويت المركزي
58,499	(6,066)	64,565	64,735	14,487	50,248	محمل على/ (مفرج إلى) بيان الدخل
103,912	88,563	15,349	121,031	103,048	17,983	المخصصات في 31 ديسمبر

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الهبوط في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

بلغ المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 121,031 ألف دينار كويتي (2012 : 103,912 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 73,500 ألف دينار كويتي (2012 : 60,926 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 204 ألف دينار كويتي (2012 : 150 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 7,163 ألف دينار كويتي (2012 : 5,751 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج - القروض غير المنتظمة

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
61,613	33,020	القروض والسلف
48,876	12,591	الضمانات
9,077	12,725	المخصصات المتاحة

7 - استثمارات في أوراق مالية

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
14,894	23,764	متاحة للبيع :
40,743	24,859	سندات مسعرة
299,271	268,793	سندات غير مسعرة
36,720	35,985	أسهم مسعرة
		أسهم غير مسعرة
3,495	2,140	أخرى
395,123	355,541	

حققت المجموعة خلال السنة خسارة غير محققة بمبلغ 7,001 ألف دينار كويتي (2012 : ربح غير محقق بمبلغ 22,644 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة ، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 2,530 ألف دينار كويتي (2012 : 400 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجمع والذي نتج عن بيع وإنخفاض قيمة أوراق مالية متاحة للبيع ، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 7,826 ألف دينار كويتي (2012 : 20,758 ألف دينار كويتي).

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم غير مسعرة وأخرى بمبلغ لا شيء ألف دينار كويتي (2012 : 41,584 ألف دينار كويتي) ، نظراً لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الهبوط في القيمة ، إن وجدت.

تتضمن الاستثمارات في أوراق مالية 365,907,768 سهم مدرجة بالقيمة العادلة قدرها 204,908 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012 : 223,029 ألف دينار كويتي) وقام البنك بالاستحواذ على 221,421,095 سهم منهم بتكلفة قدرها 94,103 ألف دينار كويتي في سنة 2009 بموجب صفقة أبرمت من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد ان اخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه ، خلال 2010 شارك البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على 127,062,494 سهم

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

بتكلفة 32,401 ألف دينار كويتي. إستلم البنك 17,424,179 سهم منحة خلال سنة 2013. كما في تاريخ التقرير يحتفظ البنك بملكية الأسهم. قام الطرف الآخر برفع دعوى قضائية منازعا البنك على الملكية ، وهي حاليا متداولة أمام المحكمة. إستنادا إلى رأي المستشار القانوني ، تعتقد الإدارة بأن لديها دفاع مقنع. ونتيجة لذلك ، قام البنك بتقييم الإستثمار بالقيمة العادلة واعترف بربح التقييم العادل في إحتياطي تقييم الإستثمار .

8 – إستثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26 % (2012 : 32.26 %) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.م ، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما يلي :

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
		الحصة في بيان المركز المالي للشركة الزميلة :
24,274	27,811	الموجودات
(17,817)	(22,582)	المطلوبات
6,457	5,229	حقوق الملكية
(3,229)	(5,229)	ناقصا : مخصص الانخفاض في القيمة
3,228	-	
		الحصة في صافي إيرادات ونتائج الشركة الزميلة :
987	427	صافي الإيرادات التشغيلية
157	512	نتائج السنة

9 – موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات الأخرى غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 9,809 الف دينار كويتي (2012 : 9,809 ألف دينار كويتي) وقيمة علاقة عميل بمبلغ لا شيء الف دينار كويتي (2012 : 131 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد. يتم إطفاء قيمة علاقة العميل على مدار فترة خمس سنوات.

كما 31 ديسمبر 2013، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية قبل الضريبة بناء على الموازنات المالية المعتمدة من الادارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 10 % (2012: 5%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها بواسطة سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 8.5 % (2012: 8.5%) للوصول الى القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناء على هذا التحليل، لا يوجد هناك أي مؤشرات على أن قيمة السمسرة قد إنخفضت قيمتها (2012: 8,141 ألف دينار كويتي).



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

10 - موجودات أخرى

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
896	1,162	فوائد مدينة مستحقة
34,415	47,608	أرصدة مدينة أخرى
35,311	48,770	

تصنف الموجودات الأخرى "كقروض ومدنيين".

تتضمن الموجودات الأخرى ضمانات معلقة للبيع بمبلغ 1,451 ألف دينار كويتي (2012: 21,046 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها ومتعلقة بسداد قروض وسلف.

11 - المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
28,571	64,787	المستحق إلى البنوك :
321,536	129,518	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
350,107	194,305	ودائع لأجل
55,715	43,915	ودائع من مؤسسات مالية أخرى :
411,472	447,387	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
467,187	491,302	ودائع لأجل
817,294	685,607	

12 - ودائع العملاء

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
437,013	485,674	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
475,684	540,377	حسابات توفير
131,290	24,333	ودائع تحت الطلب
1,213,301	1,580,067	ودائع لأجل
2,257,288	2,630,451	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

13 – مطلوبات أخرى

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
6,668	7,556	فوائد مستحقة الدفع
3,684	7,851	إيرادات مؤجلة
9,811	10,640	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
2,141	2,576	مستحقات تتعلق بالموظفين
18,188	21,884	أخرى
40,492	50,507	

14 – حقوق الملكية

أ – رأس المال

يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2012 : 1,272,022,346) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 3 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب – أسهم البنك المشتراة

2012	2013	
70,000	5,669,133	عدد أسهم البنك المشتراة
0.01	0.45	نسبة أسهم البنك المشتراة
75	4,018	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
49	4,195	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10 % من رأس مال البنك.

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د – الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك ، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني. حيث أن الإحتياطي القانوني وصل إلى 50 % من راس المال.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5 % من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد .

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك ، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع . لم يتم خلال عامي 2013 و 2012 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام .

هـ - احتياطي أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الاحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك المشتراة المحتفظ بها من قبل البنك وهو غير قابل للتوزيع .

و - احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار .

ز - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "المتاحة للبيع" يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو هبوط قيمتها .

ح - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة:

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل 7 فلس لكل سهم (2012: لا شى) وأسهم منحة بواقع 11 سهم لكل 100 سهم مملوكة (2012: لا شى) . يخضع هذا المقترح لموافقة المساهمين ، تدفع تلك الأرباح إلى المساهمين المقيدين في سجلات البنك كما في تاريخ إجتماع الجمعية العمومية السنوية .

15 - إيرادات الفوائد

تتضمن إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 246 الف دينار كويتي (2012 - 927 الف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 202 ب س ر س أ / 2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 إبريل 2008 .

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

16 – صافي أرباح الإستثمارات فيه أوراق مالية

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
-	24	ربح محقق من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,661	3,403	ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع
1,661	3,427	

17 – هبوط القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع :

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
(64,565)	(50,248)	قروض وسلفيات- محدد
6,066	(14,487)	قروض وسلفيات- عام
(20,758)	(7,826)	استثمارات أوراق مالية
(867)	(1,412)	تسهيلات غير نقدية
(12,516)	(3,012)	مخصصات أخرى
(92,640)	(76,985)	

تمثل المخصصات الأخرى بشكل رئيسي انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة وموجودات غير ملموسة قدرت عند امتلاك إحدى الشركات التابعة بمبلغ 1,926 الف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012 : 3,229 ألف دينار كويتي)، ومبلغ لا شيء الف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012 : 8,141 ألف دينار كويتي) على التوالي.

18 – ضرائب

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
-	(592)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(11)	(248)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(2)	(228)	الزكاة
(13)	(1,068)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5 % من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1 % من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1 % من ربح المجموعة وفقا لقانون رقم 46 لسنة 2006 ورسوم وزارة المالية رقم 58/2007.

19 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2012	2013	
1,119	23,534	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,272,022	1,272,022	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالألف)
(70)	(2,829)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,271,952	1,269,193	
0.9	18.5	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

20 - شركات تابعة

نسبة الملكية	2012	2013	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس	أسم الشركة
% 100	-	-	الاستثمار البنكي	الكويت	شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك.م
% 80	% 80	% 80	خدمات الوساطة المالية	الكويت	شركة الإتحاد للوساطة المالية - ش.م.ك.م

بناء على موافقة هيئة أسواق المال في 7 يناير 2013 ووزارة التجارة في 17 يناير 2013 ، قام البنك بتعيين مصفي لتصفية شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك.م. (مقفلة) ، وتبعاً لذلك بلغ صافي موجودات الشركة التابعة السابقة 3,149 ألف دينار كويتي وقد تم معاملتها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة" وقد تم تصنيفها ضمن الموجودات الأخرى. إن صافي ربح المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 يتضمن أرباح العمليات المتوقفة للشركة الزميلة بمبلغ 4 آلاف دينار كويتي .

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

21 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة ، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية . يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة . إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي :

2012		2013			
القيمة الف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس/الجهاز التنفيذي	القيمة الف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس/الجهاز التنفيذي
-	-	-	-	-	-
1	-	1	1	-	3
32	-	7	139	-	10
91	-	8	104	-	7
9	3	5	13	3	8
734	12	13	548	9	13

أعضاء مجلس الإدارة

قروض

بطاقات ائتمان

ودائع

الجهاز التنفيذي

قروض

بطاقات ائتمان

ودائع

إن القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات وتحمل بفائدة 0 % (2012 : 0 %).

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة للمدير التنفيذي بمبلغ 737 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012 : 509 ألف دينار كويتي) على التوالي، كما يلي :

2012	2013	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
(1,216)	(1,641)	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
(12)	(9)	مزايا بعد التوظيف
(149)	(170)	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 280 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012 : 161 ألف دينار كويتي) و 193 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2012 : 117 ألف دينار كويتي) للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة .



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

22 - القيم العادلة للأدوات المالية والأدوات الغير مالية

1) الأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم استلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية إستمرارية المجموعة وعدم وجود نية أو إحتياج للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل جوهري أو تنفيذ إحدى العمليات بشروط ليست في صالحه.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل بفوائد ولم تظهر في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة بالقيمة العادلة بإستخدام أسعار الفائدة السائدة على الديون ذات الصفات المتشابهة في الخطر الإئتماني والمدة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق. تقارب القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية قيمتها العادلة المصنفة تحت المستوي رقم 3.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 "السياسات المحاسبية الهامة".

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة :

2013

ألف دينار كويتي			
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
مشتقات الأدوات المالية	614,652	-	-
عقود العملات الأجنبية الأجلة			614,652
الموجودات المالية المتاحة للبيع			
أسهم ملكية	268,793	35,985	-
أسهم دين	23,764	24,859	-
أخرى	-	2,140	2,140
	292,557	62,984	355,541

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 ، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول و المستوى الثاني والمستوى الثالث.

2012

ألف دينار كويتي			
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
مشتقات الأدوات المالية	347,902	-	-
عقود العملات الأجنبية الأجلة			347,902
الموجودات المالية المتاحة للبيع			
أسهم ملكية	299,271	36,719	-
أسهم دين	14,894	-	-
أخرى	-	2,655	2,655
	314,165	39,374	353,539

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

23 – الأدوات المالية

أ – إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية :

تتعلق أنشطة المجموعة (كينك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ومدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل، وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك. يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب – إدارة المخاطر العامة :

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال كل قطاعات العمل. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 4 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

(1) مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (أ) "إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ – تركيز مخاطر الإئتمان:

إن تركيز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات ، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2012	2103	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
253,765	436,620	تقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,195	341,297	سندات الخزنة والبنك المركزي
373,033	393,765	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,795,365	1,975,417	قروض وسلفيات - شركات
436,430	462,816	قروض وسلفيات - أفراد
55,637	48,623	سندات
21,263	48,770	موجودات أخرى
3,379,688	3,707,308	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية
42,904	56,243	قبولات مصرفية
130,518	139,609	اعتمادات مستندية
885,205	869,308	خطابات ضمان
37,961	34,753	أخرى
1,096,588	1,099,913	
4,476,276	4,807,221	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان ، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك ، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج- الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى :

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها .

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 6 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني :

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة :

ألف دينار كويتي

العادلة القيمة للرهن	مستحقة و غير منخفضة القيمة			غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			كما في 31 ديسمبر 2013
	منخفضة القيمة	90-61 يوما	60-0 يوما	درجة قياسية	درجة عادية	درجة عليا	
12,542	18,223	6,730	288,958	397,796	1,149,656	114,056	شركات
-	-	-	-	-	-	-	بنوك
49	14,797	-	34,273	413,744	-	-	أفراد
12,591	33,020	6,730	323,231	811,540	1,149,656	114,056	
							كما في 31 ديسمبر 2012
48,846	50,619	1,095	247,488	405,201	1,088,557	2,405	شركات
-	-	-	-	1,374	-	-	بنوك
30	10,994	-	35,020	390,416	-	-	أفراد
48,876	61,613	1,095	282,508	796,991	1,088,557	2,405	

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر العملاء تتضمن الأداء والوضع المالي، جودة الإدارة والمعلومات المالية، هيكل التسهيلات، الضمانات والترتيبات الداعمة ومخاطر البلد ايهما انسب. يتبع النظام مقياسا من 1 إلى 11 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر و 11 اسوء المخاطر. ان الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناء على الأسس التالية :

خارجي	داخلي	درجة عليا
تقديرات أأأ وأأ وأ	1 إلى 4 درجات	درجة عليا
تقدير ب ب ب	5 إلى 6 درجات	درجة عادية
أقل من ب ب ب وغير مقيمة	7 إلى 8 درجات	درجة قياسية



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2012		2013		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
القطاع الجغرافي :				
818,642	3,211,248	816,282	3,235,079	الكويت
199,601	330,584	207,997	585,849	آسيا
72,253	74,531	66,508	70,809	أوروبا
4,498	1,854	4,576	1,139	الولايات المتحدة
1,594	123	1,595	115	أخرى
1,096,588	3,618,340	1,096,958	3,892,991	
القطاع حسب النشاط :				
-	444,196	-	341,296	حكومي
211,155	253,060	214,109	347,387	تجاري وصناعي
576,788	702,857	476,201	750,316	إنشائي وعقاري
240,566	1,209,924	251,000	1,388,763	بنوك ومؤسسات مالية
68,079	1,008,303	155,648	1,065,229	أخرى
1,096,588	3,618,340	1,096,958	3,892,991	

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر ، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجهة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق ، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة ، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجموع.

إيضاحات دول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق						
المجموع	أكثر من			حتى شهر	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
	سنة	3 - 12 شهرا	1 - 3 أشهر			
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي
614,652	-	12,842	183,205	418,605	1,617	8,346
614,652	-	12,842	183,205	418,605	1,617	8,346
كما في 31 ديسمبر 2013						
عقود العملات الأجنبية - الأجلة						
347,902	-	16,358	87,855	243,689	1,172	2,393
347,902	-	16,358	87,855	243,689	1,172	2,393
كما في 31 ديسمبر 2012						
عقود العملات الأجنبية - الأجلة						

(2) مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

(أ) مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات ، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة ، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

إن حساسية المجموعة للفوائد ومجال أسعار الفائدة الفعلية على موجوداته ومطلوباته والتي تحمل بفوائد هي كالتالي :

%		الف دينار كويتي						
سعر الفائدة الفعلي	المجموع	غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	12 - 3 شهراً	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2013	
								الموجودات :
0 - 1	436,620	57,592	-	-	20,000	359,028		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
0 - 1	341,297	-	1,754	162,345	177,198	-		سندات الخزانة والبنك المركزي
0 - 1	393,765	-	-	87,373	306,392	-		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1 - 6	2,316,998	15,808	371,974	86,916	52,976	1,789,324		قروض وسلفيات
1 - 4	355,541	300,188	21,012	13,679	20,662	-		استثمارات في أوراق مالية
-	48,770	17,680	-	432	883	29,775		موجودات أخرى
	3,892,991	391,268	394,740	350,745	578,111	2,178,127		
								المطلوبات :
0 - 2	685,607	46,857	92,839	236,142	297,888	11,881		المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
0 - 2	2,630,451	527,974	8,458	483,934	1,585,450	24,635		ودائع العملاء
-	50,507	46,326	357	586	3,161	77		مطلوبات أخرى
	3,366,565	621,157	101,654	720,662	1,886,499	36,593		
			293,086	(369,917)	(1,308,388)	2,141,534		مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة
%		الف دينار كويتي						
سعر الفائدة الفعلي	المجموع	غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	12 - 3 شهراً	3 - 1 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2012	
								الموجودات :
0 - 2	253,765	52,375	-	-	-	201,390		نقد وأرصدة قصيرة الأجل
1 - 2	444,195	-	-	184,655	191,584	67,956		سندات الخزانة والبنك المركزي
1 - 2	373,033	1,375	-	39,406	196,588	135,664		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1 - 5	2,127,733	20,321	367,027	38,519	13,739	1,688,127		قروض وسلفيات
1 - 9	395,123	335,557	15,911	14,643	12,459	16,553		استثمارات في أوراق مالية
-	3,228	3,228	-	-	-	-		إستثمارات في شركة زميلة
-	21,263	18,217	-	76	512	2,458		موجودات أخرى
	3,618,340	431,073	382,938	277,299	414,882	2,112,148		
								المطلوبات :
	817,294	45,152	54,535	190,689	144,676	382,242		المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1 - 3	2,257,288	437,015	29,969	367,798	445,063	977,443		ودائع العملاء
0 - 3	40,492	37,840	-	1,083	547	1,022		مطلوبات أخرى
-	3,115,074	520,007	84,504	559,570	590,286	1,360,707		
			298,434	(282,271)	(175,404)	751,441		مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة

إيضاحات دول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

إن التأثير على بيان الدخل المجمع إستنادا إلى فجوة إعادة التسعير على مدى سنة واحدة هو كالتالي :

2012		2013		
التأثير على بيان الدخل		التأثير على بيان الدخل		
± @% 2	± @% 1	± @% 2	± @% 1	
12,964	6,482	16,340	8,170	دينار كويتي
(2,992)	(1,496)	7,352	3,676	دولار أمريكي
2,010	1,005	(7,572)	(3,786)	عملات أخرى
± 11,982	± 5,991	± 16,120	± 8,060	

(ب) مخاطر العملة :

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي ، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

كان لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية الآتية بالعملات الأجنبية:

2012	2013	صافي الموجودات (المطلوبات)
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
3,687	(1,017)	دولار أمريكي
283	196	يورو
438	41	ريال سعودي
(24)	28	فرنك سويسري
312	375	درهم إماراتي
(393)	62	جنيه استرليني
1	66	ين ياباني
773	731	أخرى - موجودات
(3)	(252)	أخرى - مطلوبات
5,074	230	



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2013

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لخطر تغيرات العملة الأجنبية. يتضمن الجدول الأدوات المالية لبنود الميزانية وبنود خارج الميزانية بقيمتها الدفترية مصنفة حسب العملة :

ألف دينار كويتي				
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
كما في 31 ديسمبر 2013				
الموجودات :				
436,620	42,169	208,883	185,568	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
341,297	-	-	341,297	سندات الخزنة والبنك المركزي
393,765	3,640	332,125	58,000	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,316,998	17,611	164,815	2,134,572	قروض وسلفيات
355,541	7,365	25,154	323,022	استثمارات في أوراق مالية
48,770	909	36,987	10,874	موجودات أخرى
3,892,991	71,694	767,964	3,053,333	
المطلوبات :				
685,607	28,588	89,888	567,131	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,630,451	478,577	254,784	1,897,090	ودائع العملاء
50,507	578	4,002	45,927	مطلوبات أخرى
3,366,565	507,743	348,674	2,510,148	
526,426	(436,049)	419,290	543,185	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,096,958	81,895	194,462	820,601	المطلوبات المحتملة

ألف دينار كويتي				
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
كما في 31 ديسمبر 2012				
الموجودات :				
253,765	67,309	36,970	149,486	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,195	-	-	444,195	سندات الخزنة والبنك المركزي
373,033	162,847	193,186	17,000	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,127,733	9,873	81,098	2,036,762	قروض وسلفيات
395,123	14,270	35,332	345,521	استثمارات في أوراق مالية
3,228	-	3,228	-	إستثمارات في شركة زميلة
21,263	369	2,265	18,629	موجودات أخرى
3,618,340	254,668	352,079	3,011,593	
المطلوبات :				
817,294	67,487	180,172	569,635	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,257,288	87,107	276,808	1,893,373	ودائع العملاء
40,492	8,177	3,828	28,487	مطلوبات أخرى
3,115,074	162,771	460,808	2,491,495	
503,266	91,897	(108,729)	520,098	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,096,588	64,898	200,862	830,828	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى ، موضح أدناه :

ألف دينار كويتي				صافي الموجودات (المطلوبات) كما في 31 ديسمبر 2013 دولار أمريكي يورو درهم إماراتي ريال قطري أخرى
التأثير على حقوق الملكية		التأثير على بيان الدخل		
@% 2	@% 1	@% 2	@% 1	
488	244	(20)	(10)	كما في 31 ديسمبر 2012
10	5	4	2	دولار أمريكي
-	-	8	4	يورو
-	-	6	3	ريال سعودي
138	69	6	3	درهم إماراتي
636	318	4	2	ريال قطري
638	319	74	37	أخرى
40	20	6	3	دولار أمريكي
-	-	8	4	يورو
8	4	6	3	ريال سعودي
-	-	6	3	درهم إماراتي
188	94	-	-	ريال قطري
874	437	100	50	أخرى

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر هبوط القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية راس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات ، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي				سوق الكويت للأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2013
التأثير على حقوق الملكية		التأثير على بيان الدخل		
±@% 2	±@% 1	±@% 2	±@% 1	
5,366	2,683	-	-	كما في 31 ديسمبر 2012
5,972	2,986	-	-	سوق الكويت للأوراق المالية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

(3) مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة

وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاقى للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

الف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2013
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات :						
436,620	-	-	-	-	436,620	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
341,297	-	-	120	139	341,038	سندات الخزانة والبنك المركزي
393,765	-	-	87,372	159,997	146,396	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,316,998	902,106	377,151	236,317	464,778	336,646	قروض وسلفيات
355,541	63,496	-	133	63	291,849	استثمارات في أوراق مالية
26,672	26,672	-	-	-	-	عقارات ومعدات
9,809	9,809	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
48,770	2,431	-	420	366	45,553	موجودات أخرى
3,929,472	1,004,514	377,151	324,362	625,343	1,598,102	
المطلوبات:						
685,607	88,678	129,996	106,146	225,904	134,883	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,630,451	8,458	185,792	298,142	516,238	1,621,821	ودائع العملاء
50,507	17,867	1,580	1,883	2,819	26,358	مطلوبات أخرى
3,366,565	115,003	317,368	406,171	744,961	1,783,062	
562,907	897,585	59,783	(81,809)	(119,618)	(184,960)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات دول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

الف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2012
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات :						
253,765	-	-	-	154	253,611	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
444,195	-	-	237	262	443,696	سندات الخزانة والبنك المركزي
373,033	1,369	-	39,412	196,588	135,664	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,127,733	855,987	246,270	294,212	503,996	227,268	قروض وسلفيات
395,123	53,006	18,695	481	130	322,811	استثمارات في أوراق مالية
3,228	3,228	-	-	-	-	إستثمار في شركة زميلة
25,768	25,768	-	-	-	-	عقارات ومعدات
9,940	9,940	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
35,311	23,932	5	70	512	10,792	موجودات أخرى
3,668,096	973,230	264,970	334,412	701,642	1,393,842	
المطلوبات :						
817,294	54,535	123,375	93,661	144,676	401,047	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,257,288	29,768	84,681	301,475	482,171	1,359,193	ودائع العملاء
40,492	14,988	640	1,843	2,240	20,781	مطلوبات أخرى
3,115,074	99,291	208,696	396,979	629,087	1,781,021	
553,022	873,939	56,274	(62,567)	72,555	(387,179)	صافي فجوة السيولة

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق

الف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2013
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
1,096,958	318,702	183,293	155,366	279,326	160,271	المطلوبات المحتملة
1,096,588	263,334	205,169	151,925	281,364	194,796	كما في 31 ديسمبر 2012 المطلوبات المحتملة



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

ج- فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق

الف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2013
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
						المطلوبات الغير مخفضة :
688,887	90,224	130,997	106,603	226,170	134,893	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,632,708	8,571	186,979	298,591	516,661	1,621,906	ودائع العملاء
50,507	17,867	1,580	1,883	2,819	26,358	مطلوبات أخرى
3,372,102	116,662	319,556	407,077	745,650	1,783,157	
						كما في 31 ديسمبر 2012
						المطلوبات الغير مخفضة :
820,408	55,842	124,572	93,950	144,936	401,108	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,259,670	30,290	85,337	302,149	482,646	1,359,248	ودائع العملاء
40,492	14,988	640	1,843	2,240	20,781	مطلوبات أخرى
3,120,570	101,120	210,549	397,942	629,822	1,781,137	

24- مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية ، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها ، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً ، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

25 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين :

أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب - تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال صرف العملات الأجنبية ، سندات الخزنة ، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة |

31 ديسمبر 2013

ترافق الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة ، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية .

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2012	2013	2012	2013	2012	2013	
85,582	86,900	8,245	7,869	77,337	79,031	صافي إيرادات الفوائد
37,648	47,215	9,305	11,676	28,343	35,539	إيرادات غير الفوائد
123,230	134,115	17,550	19,545	105,680	114,570	إيرادات التشغيل
(92,640)	(76,985)	(33,468)	(9,864)	(59,172)	(67,121)	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
1,153	23,688	(29,102)	(5,018)	30,255	28,706	صافي ربح (خسارة) السنة
3,668,096	3,929,472	1,484,315	1,614,766	2,183,781	2,314,706	إجمالي الموجودات
3,668,096	3,929,472	2,210,801	2,363,288	1,457,295	1,566,184	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
3,228	-	3,228	-	-	-	إستثمار في شركة زميلة

26 – البنود خارج الميزانية العمومية

أ – الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية ، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء ، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها . إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل .

ب – مطالبات قانونية

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجموع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة ، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 2,037 ألف دينار كويتي (2012 : 2,620 ألف دينار كويتي) .

27 – كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم ر/ب/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي .

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية ، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 2 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ ر.ب./ 2005/184 بتاريخ 21 ديسمبر 2005. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه وعملية المراجعة الرقابية. علاوة على ذلك ، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به ، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي : شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 80 %) والتي تعمل في مجال الوساطة المالية البنكي وتمتلك نسبة 32.26 % في بنك الشام - ش.م.م. (شركة زميلة) ، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

إستناداً إلى القرار الصادر من قبل هيئة أسواق المال في 7 يناير 2013، ومن قبل وزارة التجارة في 17 يناير 2013 ، قام البنك بتعيين مصفي لتصفية "شركة التجاري للإستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)".

يشار للبنك وشركاته التابعة معا "بالمجموعة"

2 - هيكل رأس المال

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2012 : 1,272,022,346)، سهم مصرح ومكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2013 ، يمتلك البنك 5,669,133 (0.45%) (2012 : 70,000 (0.01%)) من أسهمه الخاصة.

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

2012	2013	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)
127,202	127,202	1 - رأس المال المدفوع
-	13,992	2 - توزيعات أسهم مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
63,601	63,601	4 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	5 - احتياطي عام
115,262	115,940	6 - أرباح مرحلة
45,603	45,603	7 - احتياطي أسهم البنك المشترية
966	1,083	8 - حصة الأقلية من الشركات التابعة المجمعة
-	-	9 - شهرة
(3,228)	-	10 - استثمارات أقلية مؤثرة في مؤسسات بنكية
-	-	11 - فائض رأس المال من شركات التأمين
(75)	(4,018)	12 - أسهم البنك المشترية
434,049	448,121	مجموع الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال أ

31 ديسمبر 2013

2012	2013	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
10,350	11,039	ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)
41,736	36,626	1. احتياطي إعادة تقييم الموجودات (فقط 45%)
31,199	35,091	2. احتياطي القيمة العادلة (فقط 45% متفق مع المدققين الخارجيين)
83,285	82,756	3. مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
517,334	530,877	مجموع الشريحة الثانية TIER 2 من رأس المال
		مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط وللتقييم وللتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافٍ في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

أ - متطلبات رأس المال

2012			2013			
متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	52,379	-	-	57,592	أ- مخاطر الائتمان
-	-	520,754	-	-	377,766	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التتمية متعددة الأطراف
24,789	206,574	746,838	29,338	244,482	1,011,733	6. مطالبات على البنوك
100,377	836,477	1,462,303	127,217	1,060,143	1,653,035	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
51,927	432,724	451,106	54,309	452,578	501,755	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
5,913	49,274	107,974	6,148	51,235	95,218	11. التعرض للقروض المتأخرة
109,151	909,588	1,445,021	111,198	926,654	1,374,123	12. موجودات أخرى
292,157	2,434,637	4,786,375	328,210	2,735,092	5,071,222	المجموع
-	-	-	-	-	-	ب - مخاطر السوق :
-	-	-	-	-	-	1. مخاطر مراكز معدل الفائدة
-	-	-	-	-	-	2. مخاطر مراكز الملكية
759	6,323	9,489	124	1,036	1,554	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	-	-	-	-	4. مخاطر السلع
-	-	-	-	-	-	5. الخيارات
759	6,323	9,489	124	1,036	1,554	المجموع
18,207	151,661	126,113	18,300	152,442	126,386	ج - مخاطر العمليات
311,123	2,592,621	4,921,977	346,634	2,888,570	5,199,161	المجموع

ب - نسب رأس المال

19.95%	18.38%	1 - مجموع نسبة رأس المال
16.74%	15.51%	2 - نسبة الشريحة الأولى TIER1 من رأس المال

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

4 - إدارة المخاطر

التحكم بالمخاطر :

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والأدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. ان المخاطر ذات الاهمية التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة ، وتقدم التقارير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة ، إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل خطر من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى ، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس ، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات ، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد إستراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك ، وسياسات وارشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات ، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل الميزانية العمومية ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها .

بهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع ، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية ، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة ، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر ، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

أ- مخاطر الائتمان

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة ، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منايء للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنايء للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة،تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضائي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة على الإدارة و مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوغاريتمات المتقدمة مستخدما مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. ان نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياسا من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. اما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الاصول المتعثرة. يستخدم تصنيف المخاطر الداخلية في عملية الموافقة على الائتمان. يتم إجراء التقييمات والقياسات المرتبطة باحتمالية تخلف العميل عن السداد. هناك بعض الاعتبارات الغير مالية الخاصة بقطاع معين ولذلك تسمح بعمل تقييم اكثر دقة لمختلف القطاعات. خلال السنة أيضا تم إدخال نظام تقييم مخاطر القروض. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقا للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي ، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعا للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثل STANDARD & POOR و Moddys، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع أيضا نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

ان سياسات المخاطر تتناول أيضا الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. إن قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بالسياسة المتعلقة بهذا التحوط والتي توضح تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك و القواعد العامة لمعاملات التحوط ، يقوم البنك أيضا بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان و القطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 2. خلال السنة تم إضافة التركيزين الأخيرين..

ب مخاطر السوق

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعه بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدى ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر ، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم. يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - القيمة المعرضة

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ا

31 ديسمبر 2013

للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها، بالإضافة لذلك يتم حساب رأس المال لمخاطر السوق بشكل منتظم متضمنة التركيز. تخضع العروض الاستثمارية للفحص النائي للجهالة ألتفصيلي لمراجعة مستقلة من قبل إدارة المخاطر، ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وكذلك الاستثمارات الفردية تخضع لحدود مقدره وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

ج - مخاطر السيولة

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم خلال السنة إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية، أيضاً تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضاً إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحايل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 2 باستخدام طريقة تم تطويرها داخلياً.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، أطارا عالمياً لإدارة مخاطر السيولة. في حين أن هذه الأنظمة حالياً قيد التطوير للبنوك في الكويت، قام البنك في عام 2012 بشكل مبكر بإدخال نسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR). وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام ضمن الحدود الداخلية على مراحل تدريجية لتقابل المعايير التنظيمية.

د - مخاطر أسعار الفائدة

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إذا كانت الموجودات المعاد تسعيرها بعد سنة واحدة في زيادة والأن هي أعلى بقليل من 10% من الموجودات، فإن القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية يتم حسابها تحت ظروف معينة محددة مسبقاً. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن بيلر 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ - مخاطر العمليات

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر، مراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً ولتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحفوظ بها داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

العمليات. تم إعداد خطة إستراتيجية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و - مخاطر أخرى

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ، تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

5 - التعرضات للائتمان

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/المدة وفجوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع القروض والمدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض ، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة المقدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الإستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات ، مخصومة استناداً إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه :

فترة عدم الانتظام	البند والمخصص المطلوب
أخرى مع استبعاد القروض السيادية	بشأنها ملاحظات بناء على تقدير الإدارة
حتى 90 يوم	لا تتعدى 3 أشهر
من 91 إلى 180 يوم	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر
من 181 إلى 365 يوم	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً
أكثر من 365 يوم	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استناداً إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد --- الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضا لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي STANDARD & POOR, FITCH, MOODY'S، إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

أ - إجمالي التعرض للائتمان

2012		2013				
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض		
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
-	52,379	52,379	-	57,592	57,592	1. بنود نقدية
-	520,754	520,754	-	377,766	377,766	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
236,453	510,385	746,838	243,657	768,076	1,011,733	6. مطالبات على البنوك
818,645	643,658	1,462,303	793,251	859,784	1,653,035	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,918	435,188	451,106	55,742	446,013	501,755	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
17,106	90,868	107,974	359	94,859	95,218	11. التعرض للقروض المتأخرة
8,466	1,436,555	1,445,021	3,949	1,370,173	1,374,122	12. موجودات أخرى
1,096,588	3,689,787	4,786,375	1,096,958	3,974,263	5,071,221	المجموع

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

ب - متوسط إجمالي التعرض للإئتمان

2012		2013				
إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	39,982	39,982	-	54,986	54,986	1. بنود نقدية
-	508,136	508,136	-	449,260	449,260	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
230,642	548,454	779,096	240,055	639,231	879,286	6. مطالبات على البنوك
851,302	666,011	1,517,313	805,948	751,721	1,557,669	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,752	418,886	434,638	35,830	440,601	476,431	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
8,760	98,946	107,706	8,733	92,864	101,597	11. التعرض للقروض المتأخرة
28,760	1,437,891	1,466,651	6,208	1,403,364	1,409,572	12. موجودات أخرى
1,135,216	3,718,306	4,853,522	1,096,774	3,832,027	4,928,801	المجموع

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

ج - مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي.

كما في 31 ديسمبر 2013						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
57,592	-	-	-	-	57,592	1. بنود نقدية
377,766	-	-	-	-	377,766	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,011,733	2,706	7,543	100,464	699,408	201,612	6. مطالبات على البنوك
1,653,035	-	597	30,846	80,962	1,540,630	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
501,755	118	56	227	782	500,572	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
95,218	-	-	1	6	95,211	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,374,122	-	1,009	8,218	824	1,364,071	12. موجودات أخرى
5,071,221	2,824	9,205	139,756	781,982	4,137,454	
100.0%	0.1%	0.2%	2.8%	15.4%	81.6%	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	-	-	-	520,754	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
746,838	2,159	5,331	109,980	513,019	116,349	6. مطالبات على البنوك
1,462,303	-	595	34,931	5,862	1,420,915	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
451,106	-	-	-	-	451,106	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,974	-	-	-	19	107,955	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,445,021	-	1,549	10,955	1,986	1,430,531	12. موجودات أخرى
4,786,375	2,159	7,475	155,866	520,886	4,099,989	
100.0%	0.0%	0.2%	3.3%	10.9%	85.7%	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

د - تعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2013						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
57,592	-	-	-	-	57,592	1. بنود نقدية
377,766	-	-	-	-	377,766	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
768,076	1,114	3,621	65,015	496,714	201,612	6. مطالبات على البنوك
859,784	-	-	-	75,667	784,117	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
446,013	115	-	13	773	445,112	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
94,859	-	-	1	6	94,852	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,370,173	-	1,009	8,218	824	1,360,122	12. موجودات أخرى
3,974,263	1,229	4,630	73,247	573,984	3,321,173	
100.0%	0.0%	0.1%	1.8%	14.4%	83.6%	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي
كما في 31 ديسمبر 2012						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	-	-	-	520,754	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
510,385	568	1,427	72,662	319,379	116,349	6. مطالبات على البنوك
643,658	-	-	-	-	643,658	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
435,188	-	-	-	-	435,188	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
90,868	-	-	-	19	90,849	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,436,555	-	1,549	10,955	1,986	1,422,065	12. موجودات أخرى
3,689,787	568	2,976	83,617	321,384	3,281,242	
100.0%	0.0%	0.1%	2.3%	8.7%	88.9%	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

هـ – التعرض للائتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2013						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
243,657	1,592	3,922	35,449	202,694	-	6. مطالبات على البنوك
793,251	-	597	30,846	5,295	756,513	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
55,742	3	56	214	9	55,460	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
359	-	-	-	-	359	11. التعرض للقروض المتأخرة
3,949	-	-	-	-	3,949	12. موجودات أخرى
1,096,958	1,595	4,575	66,509	207,998	816,281	
نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي						
100.0%	0.1%	0.4%	6.1%	19.0%	74.4%	
كما في 31 ديسمبر 2012						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
236,453	1,591	3,904	37,318	193,640	-	6. مطالبات على البنوك
818,645	-	595	34,931	5,862	777,257	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
15,918	-	-	-	-	15,918	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
17,106	-	-	-	-	17,106	11. التعرض للقروض المتأخرة
8,466	-	-	-	-	8,466	12. موجودات أخرى
1,096,588	1,591	4,499	72,249	199,502	818,747	
نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي						
100.0%	0.1%	0.4%	6.6%	18.2%	74.7%	



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

و - مجموع التعرض للائتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2013
ألف دينار كويتي						
57,592	-	-	-	-	57,592	1. بنود نقدية
377,766	1,755	58,440	103,901	131,345	82,325	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,011,736	115,974	18,753	101,067	298,362	477,580	6. مطالبات على البنوك
1,653,032	596,773	283,102	251,260	311,216	210,681	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
501,754	442,545	8,569	5,206	6,600	38,834	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
95,218	-	-	-	-	95,218	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,374,123	268,732	244,097	119,821	261,133	480,340	12. موجودات أخرى
5,071,221	1,425,779	612,961	581,255	1,008,656	1,442,570	
100.0%	28.1%	12.1%	11.5%	19.9%	28.4%	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2012
ألف دينار كويتي						
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
520,754	-	56,466	128,219	191,533	144,536	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
746,838	118,895	29,424	56,706	228,919	312,894	6. مطالبات على البنوك
1,462,303	243,093	348,457	210,369	414,420	245,964	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
451,106	427,940	7,784	5,771	7,069	2,542	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,974	-	-	25	-	107,949	11. التعرض للقروض المتأخرة
1,445,021	261,577	101,546	208,036	251,005	622,857	12. موجودات أخرى
4,786,375	1,051,505	543,677	609,126	1,092,946	1,489,121	
100.0%	22.0%	11.4%	12.7%	22.8%	31.1%	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

ز - التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

كما في 31 ديسمبر 2013						
حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
57,592	-	-	-	-	57,592	1. بنود نقدية
82,325	131,345	103,901	58,440	1,755	377,766	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
443,506	209,687	87,372	-	27,514	768,079	6. مطالبات على البنوك
122,121	125,005	112,916	123,284	376,455	859,781	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
1,855	3,606	2,376	4,385	433,791	446,013	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
94,859	-	-	-	-	94,859	11. التعرض للقروض المتأخرة
480,041	259,687	119,324	243,559	267,562	1,370,173	12. موجودات أخرى
1,282,299	729,330	425,889	429,668	1,107,077	3,974,263	
						نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي
32.3%	18.4%	10.7%	10.8%	27.9%	100.0%	
كما في 31 ديسمبر 2012						
حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
52,379	-	-	-	-	52,379	1. بنود نقدية
144,536	191,533	128,219	56,466	-	520,754	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
261,762	172,061	41,165	5,669	29,728	510,385	6. مطالبات على البنوك
120,880	193,794	81,310	173,553	74,121	643,658	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
1,132	3,648	2,663	3,647	424,098	435,188	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
90,843	-	25	-	-	90,868	11. التعرض للقروض المتأخرة
622,793	250,546	203,819	99,173	260,224	1,436,555	12. موجودات أخرى
1,294,325	811,582	457,201	338,508	788,171	3,689,787	
						نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي
35.1%	22.0%	12.4%	9.2%	21.4%	100.0%	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

ح - تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

كما في 31 ديسمبر 2013					
حتى شهر	3 - 1 أشهر	6 - 3 أشهر	12 - 6 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
34,074	88,675	13,695	18,753	88,460	243,657
88,560	186,211	138,344	159,818	220,318	793,251
-	-	-	-	-	-
36,979	2,994	2,830	4,184	8,754	55,741
-	-	-	-	-	-
359	-	-	-	-	359
299	1,446	497	538	1,170	3,950
160,271	279,326	155,366	183,293	318,702	1,096,958
14.6%	25.5%	14.2%	16.7%	29.1%	100.0%
نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي					
كما في 31 ديسمبر 2012					
حتى شهر	3 - 1 أشهر	6 - 3 أشهر	12 - 6 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
51,132	56,858	15,541	23,755	89,167	236,453
125,084	220,626	129,059	174,904	168,972	818,645
-	-	-	-	-	-
1,410	3,421	3,108	4,137	3,842	15,918
-	-	-	-	-	-
17,106	-	-	-	-	17,106
64	459	4,217	2,373	1,353	8,466
194,796	281,364	151,925	205,169	263,334	1,096,588
17.8%	25.7%	13.9%	18.7%	24.0%	100.0%
نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي					

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

ط - انخفاض قيمة القروض عن طريق المحفظة المعيارية

2012			2013			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
ألف دينار كويتي						
-	-	-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	6. مطالبات على البنوك
48,965	(1,654)	50,619	15,908	(2,315)	18,223	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
3,571	(7,423)	10,994	4,387	(10,410)	14,797	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
52,536	(9,077)	61,613	20,295	(12,725)	33,020	

هـ - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية

2012		2013		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	-	-	1. بنود نقدية
-	-	-	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	6. مطالبات على البنوك
62,982	69,130	64,285	84,347	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
(3,616)	5,547	1,862	5,627	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
33,274	13,886	10,838	13,074	12. موجودات أخرى
92,640	88,563	76,985	103,048	



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي

2012			2013			كما في 31 ديسمبر 2013
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
ألف دينار كويتي						
52,536	(9,077)	61,613	20,295	(12,725)	33,020	الكويت
-	-	-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	-	-	أخرى
52,536	(9,077)	61,613	20,295	(12,725)	33,020	

كما في 31 ديسمبر 2013 ، هناك مخصص عام بمبلغ 103,048 ألف دينار كويتي (2012 : 88,563 ألف دينار كويتي) يتعلق بدولة الكويت.

ل - الحركة على المخصصات

2012			2013			كما في 31 ديسمبر 2013
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
ألف دينار كويتي						
141,609	94,629	46,980	104,062	88,563	15,499	المخصصات في 1 يناير
(112,183)	-	(112,183)	(58,109)	-	(58,109)	مبالغ مشطوبة
(480)	-	(480)	(800)	(2)	(798)	فروقات تحويل
12,992	-	12,992	11,043	-	11,043	مستردات
(13)	-	(13)	(14)	-	(14)	مضاف لبنك الكويت المركزي
62,137	(6,066)	68,203	65,053	14,487	50,566	بيان الدخل
104,062	88,563	15,499	121,235	103,048	18,187	المخصصات في 31 ديسمبر

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

م - التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2012		2013		
المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	57,592	-	1. بنود نقدية
-	-	377,958	-	2. مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
123,841	507,975	265,954	635,474	6. مطالبات على البنوك
897,779	-	1,130,064	10,770	7. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8. مطالبات على موجودات التوريد
435,743	-	456,143	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
67,760	-	60,364	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
745,232	-	729,089	-	12. موجودات أخرى
2,843,739	507,975	3,077,164	646,244	

6 - تخفيف خطر الائتمان

لا يتم تصفية أي بنود ، سواء ضمن الميزانية العمومية أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية ، في طريقة احتساب كفاية رأس المال .

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن ، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان ، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص ، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملة المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحيد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات ، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة على النقد والكفالات البنكية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك ووفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال ، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2013

كما في 31 ديسمبر 2013

إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	التعرض المضمون ألف دينار كويتي	الضمانات المالية ألف دينار كويتي	ضمانات بنكية ألف دينار كويتي
57,592	-	-	-
377,766	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
1,011,733	-	-	-
1,653,035	325,534	58,188	-
-	-	-	-
501,755	13,149	6,682	-
-	-	-	-
95,218	50,734	34,675	-
1,374,122	616,164	643,035	-
5,071,221	1,005,581	742,580	-

2012

كما في 31 ديسمبر 2012

إجمالي التعرض ألف دينار كويتي	التعرض المضمون ألف دينار كويتي	الضمانات المالية ألف دينار كويتي	ضمانات بنكية ألف دينار كويتي
52,379	-	-	-
520,754	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
746,838	-	-	-
1,462,303	325,094	93,266	-
-	-	-	-
451,106	13,526	6,664	-
-	-	-	-
107,974	47,973	28,514	-
1,445,021	614,814	695,556	-
4,786,375	1,001,407	824,000	-

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

7 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2012	2013	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	-	2. مخاطر مراكز الأسهم
759	124	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4. مخاطر السلع
-	-	5. الخيارات
759	124	

8 - مخاطر العمليات

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 18,300 ألف دينار كويتي (2012) : 18,207 ألف دينار كويتي) ، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر العمليات بشكل منفصل لبلر 2 (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر العمليات.

9 - مركز حقوق الملكية

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن بعض الحصص في الصناديق المدارة من قبل المجموعة مأخوذة لتتوافق مع التعليمات التي تتطلب من المجموعة بصفتها مدير الصندوق، بامتلاك 5% كحد أدنى من الوحدات القائمة المصدرة. إن امتلاك أدوات حقوق الملكية الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق الملكية، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية ، أو وحدات الأمانة ، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن ، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2013

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

2012	2013	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
335,991	304,778	1. قيمة الاستثمارات المفصح عنها في الميزانية العمومية
299,271	268,793	2. نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع :
36,720	35,985	- أسهم مسعرة
335,991	304,778	- أسهم غير مسعرة
(3,875)	1,759	3. الأرباح (الخسائر) المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
19,048	(7,077)	4. مجموع الأرباح (الخسائر) غير المحققة (بالصافي) المدرجة في الميزانية العمومية ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
8,572	-	5. 45% من بند 4 والمتضمنة في الشريحة TIER 2 من رأس المال
39,062	35,724	6. متطلبات رأسمالية متاحة للبيع

10 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط لخطر سعر الفائدة، والتقرير والتحوط. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة ، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2012		2013		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
±@% 2	±@% 1	±@% 2	±@% 1	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
12,964	6,482	16,340	8,170	دينار كويتي
(2,992)	(1,496)	7,352	3,676	دولار أمريكي
2,010	1,005	(7,572)	(3,786)	عملات أخرى
± 11,982	± 5,991	± 16,120	± 8,060	



شبكة الفروع

Tel	Fax	
22990000	22464870	مبارك الكبير
22990005	22404826	شارع عبدالله المبارك
22990004	24741951	المطار (الوصول)
24712099	24712088	المطار (الجمارك)
24740026	24741951	المطار (المغادرة)
22990045	24724867	الري
22990058	22411961	برج الداو
22990042	23280662	علي صباح السالم
22990056	24571797	النعيم
22990057	24719677	الرابية
22990060	22418997	شارع السور
22990036	24889129	الأندلس
22990019	24887316	العارضية
22990059	22990193	ضاحية عبدالله المبارك
22990041	23830726	الظھر
22990062	22990102	الدسمة
23980254	23980434	شرق الأحمدي
22990066	23929683	الفحيحيل
22990011	23913905	الفحيحيل - مجمع أجيال
22990006	23923779	الفحيحيل - المنشر
22990067	22531740	الفيحاء
22990027	24723493	الفروانية (الجمعية)
22990064	22990232	هدية
22990016	22616451	حولي
22990020	22621904	حولي - شارع بيروت
22990035	25334632	الجابرية
22990007	24551580	الجهراء
22990063	22990153	خليب الشيوخ
22990008	24745584	خيطان
22990015	24810549	الخالدية
22990038	24610062	المنطقة الحرة
22990763	24335856	وحدة حساب العامل
22990044	22573880	المنصورية
22990031	22474151	مجمع الوزارات
22990010	24723487	العمرية
22990024	25440035	القرين
22990033	25719570	رأس السالمية
22990050	24893885	الرقعي
22990018	25654902	الرميثية
22990054	22990354	صباح السالم
22990012	23617302	الصباحية
22990030	22463492	الصالحية
22990023	25727053	السالمية
22990051	25610780	سلوى
22990026	22454869	شرق
22990021	24837952	النشويخ
22990034	24345382	الدائري السادس
22990055	22990355	جنوب السرة
22990013	24877318	الصلبيخات
22990028	24817859	سوق الخضار
22990046	25379277	غرب مشرف
22990032	25352182	اليرموك

Facebook: Commercial Bank of Kuwait : فيس بوك Website: www.cbk.com : صفحة الإنترنت
Twitter: AltijariCBK : تويتر Call Center: 1-888-225 : مركز الإتصال
Instagram: AltijariCBK : انستغرام

